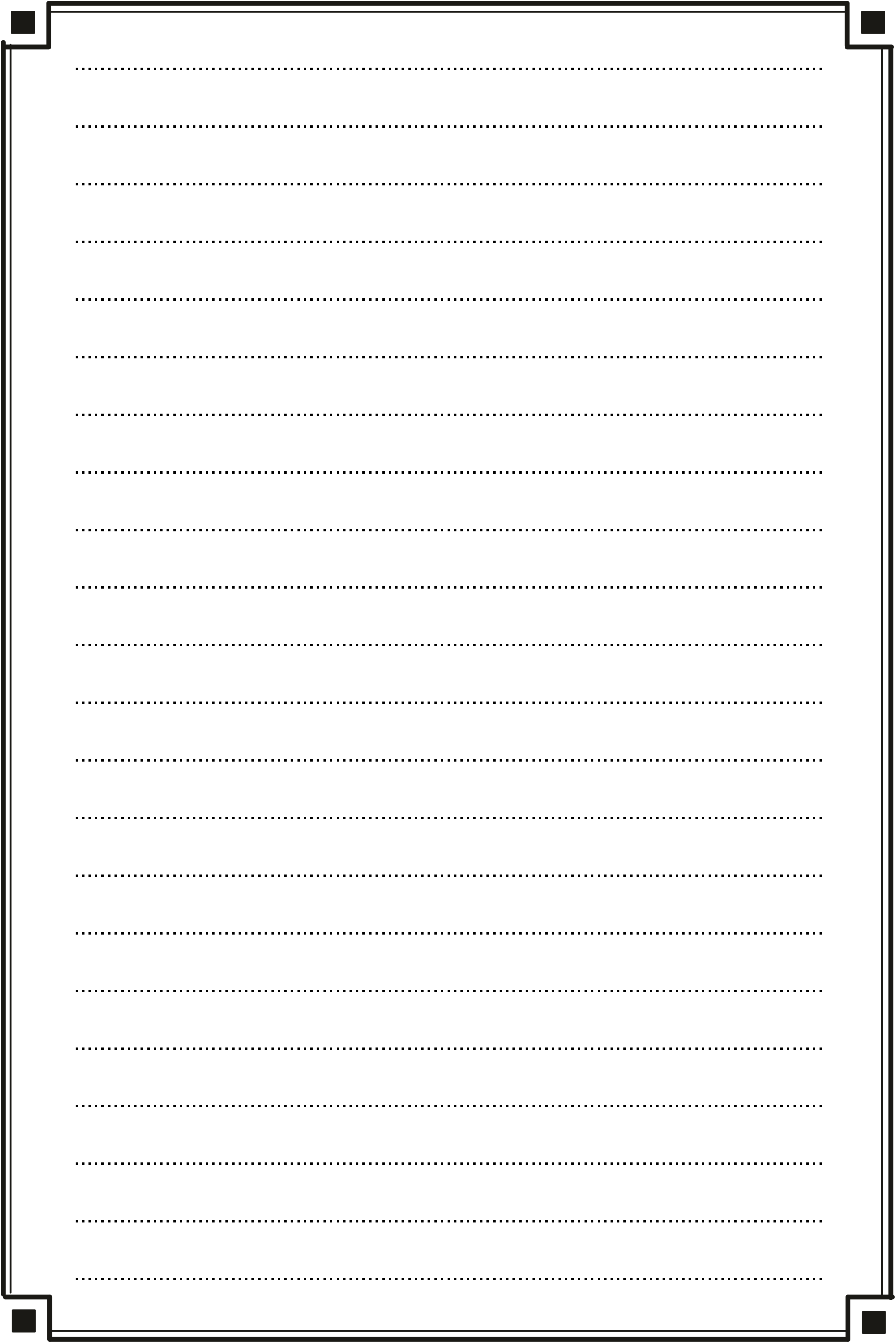
التذكرة

فيما عليه مدارس الأشعرية من البدع المكفرة

دراسة منهجية توثيقية حول أطوار المذهب الأشعري وموقفه من صفة علو الله تعالى وكلامه وأفعاله ومسألة الإيمان

كتبه
عبيد ربه الكثيري
ـ هداه الله وأصلحه ـ

الجزء الأول




بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛

فإن صيانة بنيان الديانة من التبديل والتحريف والذب عن أصول التوحيد والسنة وطريقة السلف من التأويل الفاسد والتجريف لمن أعظم الجهاد وأسمىٰ المراتب لمن خلصت نيته وصفت طويته والأسانيد عدته والأخبار مطيته فلا يبغي عن الوحي بديلا ولا عن الآثار حويلا.

وهذه رسالة مختصرة تذكرة للدارس وعدة للفارس في مصاولة المد الأشعري الغاشم الذي كثر في زماننا وزاد وصار يصدح به في كل واد وناد.

فلعل هذه الرسالة تجعلك -أيها الموحد الداعي والسني الواعي- علىٰ بصيرة بفضل الله واستعداد إذا نزل بساحتك الجهمية وأرادوا منك أن تجيبهم أو عابوا دينك بشناعات باطلة وافتراءات عاطلة فقمت عليهم غيرة لله تعالىٰ ولدينه وتوحيده وصفاته بالحجة والبيان.

فمقصود هذه التذكرة الموجزة أن تتعرف وتتعلم كيف تصيبهم في المقاتل الردية وتنقض بنيانهم بالمعاول السلفية هم وأزواجهم المجادلين عن حرمتهم والمحامين عن تكفيرهم والبراءة منهم حيث اتخذوهم أئمة للمسلمين وطعنوا في الموحدين من

أجل تعظيمهم وتفخيمهم.

وقد جعلت هذه الرسالة الأولى على ثلاثة فصول أساسية:

١- فصل تمهيدي حول صفة الإثبات الإسلامي لمعاني صفات ربنا -ﷻ- وما يناقضه من الإثبات الكلامي الفلسفي.

٢- فصل أبين فيه مدارسهم وأطوارهم.

٣- وفصل آخر أبين فيه مخالفاتهم وضلالتهم.

واعلم -وفقك الله- أني لن استقصي كل الضلالات فبحثها يطول لا يتناسب مع موضوع الرسالة ومنهجيتها.

ولكنه مناسب -بإذن الله- لبحث: «**الموسوعة السبعينية في كفريات الجهمية**» والذي أعمل عليه برفقة أخي الفاضل الشيخ أبي عبد الله الخالدي -سلمه الله من كل سوء-.

وقد جعلت في هذه الرسالة بيان كفرياتهم من وجوه أربع:

١- مسألة العلو والإستواء.

٢- مسألة صفة الكلام.

٣- مسألة الصفات.

٤- مسألة الإيمان.

فأسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ونافعة لكل طالب الهدىٰ المستقيم والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل والحمد لله رب العالمين.



فصل تمهيدي

حول حقيقة صفة الإثبات الإسلامي لمعاني صفات ربنا -جل جلاله- وما يناقضه من الإثبات الكلامي الفلسفي

اعلم -رحمك الله- أن طريقة أصحاب الحديث وأتباع الأثر هو إثبات معاني الصفات علىٰ ظاهرها الذي تتلىٰ به وتقرأ فهو معناها المفسر بلا كيف ولا مثل.

فما سمعنا من الأخبار ووردت به الآثار هو المراد نسلم له ولا نعارضه.

روىٰ اللالكائي في السنة: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: ثَنَا هَدِيَّةُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، يَقُولُ: «إِذَا سُئِلْتُمْ: هَلْ يَضْحَكُ رَبُّنَا؟ فَقُولُوا: **كَذَلِكَ سَمِعْنَا**».

قال أبو عبد الله بن بطة في «الإبانة الكبرىٰ» (٧/ ٩١): «اعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ تَصْدِيقَ الْآثَارِ الصَّحِيحَةِ، **وَتَلَقِّيَهَا بِالْقَبُولِ، وَتَرْكَ الِاعْتِرَاضِ عَلَيْهَا بِالْقِيَاسِ وَمُوَاضَعَةِ الْقَوْلِ بِالْآرَاءِ وَالْأَهْوَاءِ**، فَإِنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ، وَالْمُؤْمِنَ هُوَ الْمُصَدِّقُ، قَالَ اللهُ ﷻ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء:٦٥]

فَمِنْ عَلَامَاتِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَصِفُوا اللهَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ مِمَّا نَقَلَتْهُ الْعُلَمَاءُ، وَرَوَاهُ الثِّقَاتُ مِنْ أَهْلِ النَّقْلِ، الَّذِينَ هُمُ الْحُجَّةُ فِيمَا رَوَوْهُ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالسُّنَنِ وَالْآثَارِ، وَلَا يُقَالُ فِيمَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: كَيْفَ؟ وَلَا لِمَ؟ **بَلْ يَتَّبِعُونَ وَلَا يَبْتَدِعُونَ، وَيُسَلِّمُونَ، وَلَا يُعَارِضُونَ، وَيَتَيَقَّنُونَ وَلَا يَشُكُّونَ وَلَا**

يَرْتَابُونَ، فَكَانَ مِمَّا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ أَهْلُ الْعَدَالَةِ، وَمَنْ يَلْزَمُ الْمُؤْمِنِينَ قَبُولُ رِوَايَتِهِ وَتَرْكُ مُخَالَفَتِهِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يَضْحَكُ فَلَا يُنْكِرُ ذَلِكَ، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ مَذْمُومُ الْحَالِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، دَاخِلٌ فِي الْفِرَقِ الْمَذْمُومَةِ وَأَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْمَهْجُورَةِ، عَصَمَنَا اللهُ وَإِيَّاكُمْ مِنْ كُلِّ بِدْعَةٍ وَضَلَالَةٍ بِرَحْمَتِهِ».

لذلك كانت من المقالات المحفوظة المحكمة والأصول الأثرية المبرمة مما تواطأت عليه الألسن وتتابعت: **[أمروها كما جاءت بلا كيف].**

روىٰ الدارقطني في كتابه الصفات: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ، عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الرُّؤْيَةُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَقَالُوا: أَمْضِهَا بِلَا كَيْفٍ.

وقال أبو عبد الله ابن منده في كتاب التوحيد: أخبرنا عبد الله، حَدثنا محمد بن عيسىٰ، حَدثنا الهيثم بن خارجة، حَدثنا الوليد بن مسلم قال: سألت سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي في الرؤية وأمثالها فقالوا: **نؤمن بها وتمضي علىٰ ما جاءت ولا نفسرها.**

أخبرنا محمد بن سعد، حَدثنا موسىٰ بن إسحاق، حَدثنا أبو موسىٰ الأنصاري قال :سمعت سفيان بن عيينة يقول: **كل شيء وصف الله به نفسه في كتابه فقراءته تفسيره وليس لأحد أن يفسره.**

أخبرني أبي، حدثني أبي، حَدثنا محمد بن سليمان بن حبيب قال :حضرت سفيان بن عيينة وسئل عن هذه الأحاديث التي تروىٰ في الرؤية فقال: **حق نرويها**

كما سمعناها.

أخبرنا محمد بن أبي عمرو، حدثنا محمد بن المنذر بن سعيد، حَدثنا محمد بن الليث المروزي، حَدثنا عبدة بن عبد الرحيم، قال :سمعت سفيان بن عيينة يقول: **هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات والنزول والرؤية حق نؤمن بها ولا نفسرها إلا ما فسر لنا من فوق.**(١)

أخبرنا محمد، حَدثنا محمد بن المنذر، حَدثنا أبو زرعة، عن هدبة عن سلام بن أبي مطيع قال :متىٰ ينكرون من هذه الأحاديث شيئا، فإنهم لا ينكرون شيئا إلا في القرآن أبين منه، إنه سميع بصير وإنه سميع عليم، فلما تجلىٰ ربه للجبل وكلم الله موسىٰ

---

(١) التفسير المنفي هنا ما خالف الظاهر المعلوم ومنها تفاسير الجهمية التي تضع لها معاني مخالفة لظاهرها المفهوم من نفس التركيب والسياق العربي.

- **قال الشافعي**: «وَالْحَدِيثُ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَإِذَا احْتَمَلَ الْمَعَانِيَ فَمَا أَشْبَهَ مِنْهَا ظَاهِرَ الأَحَادِيثِ، أَوْلاهَا بِهِ».

فالمراد بعدم تفسيرها أي تفسيرات الجهمية.

- **قال ابن بطة في الإبانة:** وَحَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ رَجَاءٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ شِهَابٍ، ثنا الْأَثْرَمُ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ: حَرْبٌ مُحَدِّثٌ، وأنا عِنْدَهُ بِحَدِيثٍ: «يَضَعُ الرَّحْمَنُ فِيهَا قَدَمَهُ»، وَعِنْدَهُ غُلَامٌ، فَأَقْبَلَ عَلَىٰ الْغُلَامِ فَقَالَ: إِنَّ لِهَذَا تَفْسِيرًا؟ فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: انْظُرْ كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ سَوَاءً.

- **وقال الدارمي في النقض**: «فَكَمَا نَحْنُ لَا نُكَيِّفُ هَذِهِ الصِّفَاتِ، لَا نُكَذِّبُ بِهَا كَتَكْذِيبِكُمْ، وَلَا نُفَسِّرُهَا؛ كَبَاطِلِ تَفْسِيرِكُم».

وأما معناها المفسر فهو الذي تقرؤه وهو حق.

- **قال أبو القاسم التيمي كما «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٥٩):** «فَمَا صَحَّ من أَحَادِيث الصِّفَات عَن رَسُول الله -ﷺ- اجْتمع الْأَئِمَّة عَلَىٰ أَن تَفْسِيرهَا قرَاءَتهَا، قَالُوا: " أمروها كَمَا جَاءَت "».

تكليما وقال :لما خلقت بيدي، فما زال يقول :حتىٰ غربت الشمس.

أخبرنا أحمد بن محمد بن عمر، حَدثنا بشر بن موسىٰ، حَدثنا عبد الله بن الزبير الحميدي وذكر حديث :إن الله خلق آدم يعني بيديه فقال: **لا نقول غير هذا علىٰ التسليم والرضا بما جاء به القرآن والحديث ولا نستوحش أن نقول كما قال القرآن والحديث**

أخبرنا محمد بن يعقوب بن يوسف، حَدثنا محمد بن إسحاق الصغاني، حَدثنا مسلم بن قادم، حَدثنا موسىٰ بن داود قال :قال لي عباد بن العوام قدم علينا شريك بن عبد الله النخعي منذ نحو من خمسين سنة، فقلت :يا أبا عبد الله إن عندنا قوما ينكرون هذه الأحاديث، يعني الصفات قال :فحدثني بنحو من عشرة أحاديث في هذا فقال: نحن أخذنا ديننا عن التابعين عن أصحاب النبي ﷺ فهم عن من أخذوا.

ثم قال أبو عبد الله ابن منده وكذلك نقول فيما تقدم من هذه الأخبار في الصفات في كتابنا هذا نرويها من غير تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ولا قياس ولا تأويل علىٰ ما نقلها السلف الصادق عن الصحابة الطاهرة عن المصطفىٰ ﷺ، ونجهل من تكلم فيها إلا ببيان عن الرسول ﷺ أو خبر صحابي حضر التنزيل والبيان، ونتبرأ إلىٰ الله ﷻ مما يخالف القرآن وكلام الرسول ﷺ، والله ﷻ الموفق للصواب برحمته إن شاء الله تعالىٰ. انتهىٰ

واعلم -وفقك الله-أن هذا الإثبات الإسلامي قائم علىٰ أصول لا يصح إلا بها ولا يكون العبد محققا لأصل الإثبات إلا من خلالها وهي علىٰ سبيل الإختصار:

أولا: أن يحقق في الصفة معناها المعلوم من نفس ما يتلوه علىٰ معهود اللسان العربي المستقيم في الوضع والتراكيب **[أي أن الظاهر هو المراد وهو الكمال اللائق به**

سبحانه].

وذلك أن الله تعالىٰ وصف نفسه سبحانه والعبد أيضا يصف ربه تعالىٰ بما أخبره ﷻ.

روىٰ الخلال في "كتاب السنة" عن أبي طالب قال: «قلت لأبي عبد الله: قال أبو إسحاق بن أبي الليث: الذين يصفون ربهم، يقول هو السميع البصير، قال: عافاه الله، كأنه أعجبه قوله.قلت: ما تقول أنت؟ قال: أقول كما قال النبي -ﷺ-ووصف، لا يجوز الحديث، قال: "بين أصبعين"، وقال: "خلق الله آدم" وكما جاء في الحديث مثل هذا قلنا مثله.

قلت: فنحن الذين يصفون؟

قال: نعم، كما جاء وصف النبي -ﷺ-لا نجوزه». انتهىٰ

فالصفة لها معنىٰ معلوم من معهود الخطاب العربي المستقيم الذي تكلم به المتكلم فيقطع جازما أن هذا هو المراد لا غيره.

روىٰ ابن عبد البر في التمهيد: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابن جَعْفَرِ بْنِ حَمْدَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ اللهُ ﷻ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يخلو منه مكان.

قال وقيل لمالك الرَّحْمَنُ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ كَيْفَ اسْتَوَىٰ؟

فَقَالَ مالك رحمه الله: **اسْتِوَاؤُهُ مَعْقُولٌ** وَكَيْفِيَّتُهُ مَجْهُولَةٌ وَسُؤَالُكَ عَنْ هَذَا بِدْعَةٌ وَأَرَاكَ رَجُلَ سُوءٍ.

ثانيا: أن يحقق القدر المشترك المعنوي في الصفات.

فيحقق في صفة اليد –علىٰ سبيل المثال– بأنها التي تأخذ وتقبض وتبسط وتطوي وتمس.

ومن أقوىٰ الأدلة علىٰ تحقيق القدر المشترك المعنوي في الصفات هي الإشارة الحسية المثبتة لهذا القدر فمن ذلك ما روىٰ مسلم في صحيحه: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ يَعْنِي ابْنَ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **تَعَجُّبًا مِمَّا قَالَ الْحَبْرُ، تَصْدِيقًا لَهُ**، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الزمر:٦٧]

وروىٰ عبد الله في السنة: سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ، ثنا يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ، بِحَدِيثِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَىٰ أُصْبُعٍ» قَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: **جَعَلَ يَحْيَىٰ يُشِيرُ بِأَصَابِعِهِ وَأَرَانِي أَبِي كَيْفَ جَعَلَ يُشِيرُ بِأُصْبُعِهِ يَضَعُ أُصْبُعًا أُصْبُعًا حَتَّىٰ أَتَىٰ عَلَىٰ آخِرِهَا.**

ثالثا: أن ينفي المماثلة والتشبيه فيما اختص الله تعالىٰ به من الصفات.

قال حنبل قلت لأبي عبد الله: والمشبهة ما يقولون؟ قال: بصر كبصري، ويد كيدي، وقدم كقدمي. فقد شبه الله بخلقه وهذا كلام سوء، والكلام في هذا لا أحبه.

وأسماؤه وصفاته غير مخلوقة؛ نعوذ بالله من الزلل والارتياب والشك، إنه علىٰ كل شيء قدير.

وقال الترمذي في جامعه: وقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ: يَدٌ كَيَدٍ، أَوْ مِثْلُ يَدٍ، أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٍ، أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ، فَإِذَا قَالَ: سَمْعٌ كَسَمْعٍ، أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ، فَهَذَا التَّشْبِيهُ.

وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ يَدٌ، وَسَمْعٌ، وَبَصَرٌ، وَلَا يَقُولُ كَيْفَ، وَلَا يَقُولُ مِثْلُ سَمْعٍ، وَلَا كَسَمْعٍ، فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشْبِيهًا، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى:١١]

وقال ابن منده في كتاب التوحيد: أخبرنا محمد بن أبي عمرو البخاري، حَدثنا محمد بن المنذر بن سعيد المروزي، قال سئل أبو زرعة الرازي عن قول الله ﷻ: «﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [سورة المائدة:١١٦] قال: لا يقال نفس كنفس لأنه كفر وقال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [سورة ص:٧٥] إن الله ﷻ خلق آدم بيده ولا يقال يد مثل يد ولا يد كيد، لأنه كفر ولكن نؤمن بهذا كله. وسئل أبو زرعة :أيجوز أن يقال للرب ﷻ: يدين ورجلين قال: يقال كما جاء في الخبر وهكذا، ما جاء في الأخبار مثل هذا، وسئل عن حديث ابن عباس الكرسي موضع القدمين، فقال صحيح، ولا نفسر، نقول كما جاء وكما هو في الحديث».

فحقيقة التشبيه هو تشبيه الخالق سبحانه بالمخلوق أو المخلوق بالخالق سبحانه وله صور ثلاث وهي:

١-أن تجعل الصفة التي اختص بها الخالق مثل ما اختص به المخلوق.

فتجعل يد ورجل ووجه المخلوق هو بعينه صفة يد ورجل ووجه الخالق ﷻ.

وهذا الذي قصده أئمة السنة كأحمد وإسحاق وغيرهم من تفسير التشبيه.

وهو المنسوب لهشام بن الحكم و داود الجواربي ونحوهم وهو منسوب للكرامية وهذه النسبة غير دقيقة ولا محررة لمن تأمل.

وهو الذي ينسبه الجهمية لأهل الحديث كذبا وزورا.

روى ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية: قَالَ ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، يَقُولُ: «**مَنْ وَصَفَ اللهَ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ الْعَظِيمِ**، لِأَنَّهُ وَصَفَ بِصِفَاتِهِ أَنَّمَا هُوَ اسْتِسْلَامٌ لِأَمْرِ اللهِ وَلِمَا سَنَّ الرَّسُولُ».

٢- أو تجعل ما اختص به المخلوق صفة للخالق ﷻ.

مثل: [البكاء والحزن والندم والتعب والنوم والموت والفقر والبخل ونحوها].

وهذا النوع وقع فيه اليهود والنصارى.

٣- أو تجعل ما اختص به الخالق من التفرد بالكمال المطلق صفة للمخلوق كالسمع المطلق والبصر المطلق وعلم الغيب المطلق ونحو ذلك كحال النصارى وغلاة القبرية من الصوفية والرافضة.

فالخلاصة أن الإثبات الإسلامي المستقيم حقيقته قبول ظواهر الصفات مثل ما جاءت من معهود الخطاب العربي واليقين بمعناها المعلوم في أصل الوضع العربي للصفة من حيث المشترك المعنوي العام مع اعتقاد الفارق في الإتصاف بها بين ما اختص به الخالق من الكمال المطلق وما اختص به المخلوق مما يناسب فقره

وضعفه وحاجته.

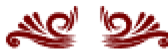
ويقابل هذا الإثبات الإسلامي إثبات كلامي فلسفي:

وهو الذي يقول به الفلاسفة المنتسبون للإسلام والجهمية والمعتزلة والكلابية والأشعرية والماتريدية والكرامية والسالمية علىٰ اختلاف بينهم في نوعه ودرجة قيوده وعدد ما وقع عليه.

لكن بينهم قدر مشترك في هذا الإثبات الكلامي الفلسفي في الجملة.

أما بخصوص الإثبات الكلامي الأشعري فهو مختلف فيه بين الأطوار الثلاثة التي مرت بها هذه الطائفة كما سأذكره بإذن الله في موضعه.

ومن باب التنبيه أن كثيرا ما يتداخل ويشتبه عند بعض من لا يحقق الإثبات الإسلامي بغيره من الإثبات الكلامي الفلسفي فينبني علىٰ هذا نسبة مقالات لأهل الحديث لا يقولونها أو الحكم لشخص بأنه من أهل الحديث وهو إثباته كلامي فلسفي وغيرها من الخلافات والخصومات الحاصلة بين من يتبرأ من أئمة الجهمية وبين من يواليهم ويجادل عنهم والله المستعان.



فصل في
ذكر طبقات الأشعرية وصفة الإثبات الكلامي لباب الصفات

أولا: الطبقة الأشعرية الكلابية

اعلم -وفقك الله- أن حقيقة هذا الطور تتعلق بترك الأشعري لما كان عليه من الإعتزال وادعائه البراءة منه وتلقيه لطريقة ابن كلاب.

فصار المكون الأساسي للمذهب الأشعري في طوره الأول هو ما رسمه ابن كلاب في الجملة وإن كان لأبي الحسن الأشعري اختيارات في التفاصيل مخالفة لاختيارات ابن كلاب **لكنه لا يخرج عن طريقته في أصل تقرير الصفات وصفة الإثبات الكلامي**.

جاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٦٠٣): «وقرّر هؤلاء طريقتهم -أي المعتزلة- وأثبتوا منها وردّوا، إلىٰ أن ظهر الشيخ أبو الحسن الأشعريّ وناظر بعض مشيختهم في مسائل الصلاح والأصلح، **فرفض طريقتهم، وكان علىٰ رأي عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي العبّاس القلانسيّ والحارث ابن أسد المحاسبيّ** من أتباع السلف وعلىٰ طريقة السّنّة.[(١)]

---

(١) من المعلوم براءة السلف وأهل السنة من الطريقة الكلامية حتىٰ لو كانت للرد عن السنة والذب عنها.

- **روىٰ ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي قال:** ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ الْمِصْرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ، يَقُولُ: «لأَنْ يُبْتَلَىٰ الْعَبْدُ بِكُلِّ مَا نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ سِوَىٰ الشِّرْكِ، خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ، وَلَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ، مَا ظَنَنْتُ أَنَّ مُسْلِمًا يَقُولُ ذَلِكَ».

فأيّد مقالاتهم بالحجج الكلاميّة وأثبت الصّفات القائمة بذات الله تعالىٰ، من العلم والقدرة والإرادة ... ».

قال ابن فورك في كتابه مقالات ابن كلاب (ص ٤٨) وما بعدها: «ولما كان الشيخ

- **وقال:** وَثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَىٰ مَرَّةً أُخْرَىٰ، فَقَالَ: قَالَ لِيَ الشَّافِعِيُّ: «يَعْلَمُ اللهُ يَا أَبَا مُوسَىٰ، لَقَدِ اطَّلَعْتُ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلامِ عَلَىٰ شَيْءٍ لَمْ أَظُنَّهُ يَكُونُ، وَلأَنْ يُبْتَلَىٰ الْمَرْءُ بِكُلِّ ذَنْبٍ نَهَىٰ اللهُ عَنْهُ، مَا عَدَا الشِّرْكَ بِهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْكَلامِ».

- **وروىٰ ابن بطة في الإبانة:** حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَارِثِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ فَقُلْتُ: إِنَّ هَهُنَا رَجُلًا يُنَاظِرُ الْجَهْمِيَّةَ، وَيُبَيِّنُ خَطَأَهُمْ، وَيُدَقِّقُ عَلَيْهِمُ الْمَسَائِلَ فَمَا تَرَىٰ؟ قُلْتُ: لَسْتُ أَرَىٰ الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ، وَلَا أَرَىٰ لِأَحَدٍ أَنْ يُنَاظِرَهُمْ، أَلَيْسَ قَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةَ: «الْخُصُومَةُ تُحْبِطُ الْأَعْمَالَ، وَالْكَلَامُ الرَّدِيءُ لَا يَدْعُو إِلَىٰ خَيْرٍ لَا يُفْلِحُ صَاحِبُ كَلَامٍ، تَجَنَّبُوا أَصْحَابَ الْجِدَالِ وَالْكَلَامِ، عَلَيْكُمْ بِالسُّنَنِ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ قَبْلَكُمْ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْكَلَامَ، وَالْخَوْضَ فِي أَهْلِ الْبِدَعِ، وَالْجُلُوسَ مَعَهُمْ، وَإِنَّمَا السَّلَامَةُ فِي تَرْكِ هَذَا، لَمْ نُؤْمَرْ بِالْجِدَالِ، وَالْخُصُومَاتِ مَعَ أَهْلِ الضَّلَالَةِ، فَإِنَّهُ سَلَامَةٌ لَهُ مِنْهُ».

- **قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ:** «صَاحِبُ كَلَامٍ لَا يَخْرُجُ حُبُّ الْكَلَامِ مِنْ قَلْبِهِ، إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ كُلَّمَا تَكَلَّمَ بِمُحْدَثَةٍ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَىٰ الذَّبِّ عَنْهَا».

- **قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، يَقُولُ:** «إِذَا رَأَيْتُ الرَّجُلَ يُحِبُّ الْكَلَامَ فَاحْذَرْهُ».

وَأُخْبِرْتُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: «لَا تُجَالِسْ صَاحِبَ كَلَامٍ، وَإِنْ ذَبَّ عَنِ السُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَا يَئُولُ أَمْرُهُ إِلَىٰ خَيْرٍ».

قلت: ادعاء جمهرة من المعاصرين أن خوض غمار علم الكلام للدفاع عن الإسلام والسنة ومناقشة المخالفين بأصولهم ولسانهم هي دعوىٰ كلامية مجانبة لطريقة أصحاب الحديث والأثر.

- **قال الشهرستاني في الملل والنحل (ص ٩٣):** حتىٰ انتهىٰ الزمان إلىٰ عبد الله بن سعيد الكلابي، وأبي العباس القلانسي، والحارث بن أسد المحاسبي، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام، وأيدوا عقائد السلف بحجج كلامية، وبراهين أصولية.

الأول، والإمام السابق أبو محمد عبد الله بن سعيد، الممهد لهذه القواعد، المؤسِّس لهذه الأصول والمقاصد، بحسن بيانه، بين حجج الحق وشبه الباطل، المنبه علىٰ طرق الكلام فيه، والدال علىٰ موضع الوصل والفصل، والجمع والفرق، الفاتق لرتق الأباطيل والكاشف عن لبس ما حرفوا وموّهوا ...

وأن شيخنا علي بن إسماعيل الأشعري إنما بنىٰ علىٰ ما أسسه، ورتب الكلام علىٰ ما هذّبه، وفرع علىٰ ما أصّله، غير ناقض منه أصلًا ولا حال منه عقدًا».[(١)]

قلت: فأساس هذه الطبقة هو عبد الله بن سعيد بن كلاب ت٢٤١ه وصاحبه المباشر الحارث بن أسد المحاسبي تـ٢٤٣هـ ثم تلميذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أبو العباس القلانسي.

وهذا الأخير ليس له كبير ترجمة إلا أنه تذكر له اختيارات كلامية في كتب الملل والنحل بأنه من أصحاب ابن كلاب المختصين بأقواله ولا يكاد يخالفها إلا يسيرا كقوله في الإيمان.[(٢)]

وقد عاصر أبو الحسن الأشعري تـ ٣٢٤هـ أبا العباس القلانسي ولعله تلقىٰ عنه مباشرة طريقة ابن كلاب خاصة وأن ابن كلاب أسس بدعته في البصرة.[(٣)]

وكان القلانسي نصر مذهب ابن كلاب الكلامي فيما يزيد علىٰ مئة وخمسين كتابا.

---

(١) انظر كتاب المدارس الأشعرية –دراسة مقارنة – ص ٣٩ وما بعدها

(٢) انظر نشأة الأشعرية وتطورها ص ٥٠وص ٦٨

(٣) المدارس الأشعرية دراسة مقارنة ص ٤٨

وهذه كان لها بالغ الأثر على طريقة أبي الحسن الأشعري بعد مفارقته طريقة المعتزلة.

وجاء في «تبيين كذب المفتري» (ص٣٩٨): «وَأما عده فِي أَصْحَابه الْأَرْبَعَة القلانسي فَإِنَّهُ جهل فِي قَوْله أَو نسي **أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمد ابْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن خَالِد القلانسي الرَّازِيّ من معاصري أَبِي الْحسن لَا من تلامذته** كَمَا قَالَ الْأَهْوَازِي وَهُوَ من جملَة الْعلمَاء الْكِبَار الْأَثْبَات واعتقاده مُوَافق لاعْتِقَاده فِي الْإِثْبَات».

أما بخصوص الإثبات الكلامي في هذا الطور فيقل فيه التصريح بالأصول الكلامية أو الإغراق في شرحها ومناقشتها والتدقيق فيها؛ وهي -أي هذه الأصول الكلامية الفلسفية- في طريقة النظار أقوى حضورا وظهورا من طريقة من انتحل الحديث.

وفي جميع الأحوال هي مضمنة في كلام أربابها ملحوظة لهم عند الإثبات.

واعلم -وفقك الله- أن صفة الإثبات الكلامي عند الأشعرية الكلابية وهم النواة الأولى للمذهب إذا أرادوه **هو إثبات الصفة مع اعتبار النفي الفلسفي كالجسم والمكان والحركة والتركيب ونحوها.**

فالعلم والقدرة والإرادة والكلام واليد والعينان كلها صفات معنوية عندهم.

فمثلا اليدان ليست بعضا ولا متعينة بيمين وأخرى ولربما أشار نظارهم أو من تأثر بهم لهذا النفي الفلسفي بنفيه الجارحة والعضو ونحوه **يريد أنها صفة معنوية لا حسية تمس وتأخذ وتعطي وتقبض وغير ذلك والله المستعان.**

ويدخل في هذه الطبقة سواء كصاحب لها يقرر من خلالها الإثبات الكلابي

الكلامي كالمحاسبي والقلانسي والأشعري وأصحابه المتقدمين المتلقين عنه مباشرة كأبي الحسن الباهلي وأبي عبد الله بن مجاهد وابن خفيف وابن مهدي الطبري.

وتلقىٰ عن أبي الحسن الباهلي تـ ٣٦٩ هـ جماعة وهم:

أبو إسحاق الإسفراييني تـ ٤١٨ هـ وأبو بكر الباقلاني تـ ٤٠٣ هـ.

وأبو بكر بن فورك تـ ٤٠٦ هـ.

وتلقىٰ عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي تـ ٣٧٠ هـ أبو بكر الباقلاني.

ومن الباقلاني أخذ أبو ذر الهروي تـ ٤٣٤ هـ المشتغل بالحديث.

وأخذ من الباقلاني أبو حاتم محمود بن الحسن الطبري المشتغل بالفقه تـ ٤٣٩هـ.

وأخذ من ابن فورك أبو ذر الهروي والبيهقي تـ ٤٥٨ هـ وأبو القاسم القشيري تـ ٤٦٥ هـ.

وأخذ من أبي إسحاق الإسفراييني عبد القاهر البغدادي تـ ٤٢٨ هـ والقشيري.

وعبد القاهر البغدادي هو شيخ للبيهقي والقشيري في علم الكلام.

وفي هؤلاء من هو مقتف لطريقتهم وإن لم يصرح بأصولها الفلسفية في الإثبات الكلامي بل ربما انتحل الحديث كما سبق **وكتب وجمع في علوم الأثر والفقه كأبي ذر الهروي وأبي نعيم الأصبهاني وابن حبان والباجي والبيهقي وابن عساكر والخطابي.**

وكذلك المتأخرون من المقلدين للنظار من شراح الحديث وأصحاب التفسير ومن له اشتغال بعلوم الفقه والآلة فهؤلاء يتقلبون بين الأطوار الثلاثة.

وأمثلهم طريقا من يثبت إثباتا كلاميا مقيدا بقيود فلسفية أو يفوض المعنىٰ

المعلوم وهو مسلك التحريف المجمل.

ومنهم من قد يجمع إلىٰ ما سبق التحريف المفصل كمن طالع شروح البخاري ومسلم ونحوها.

فالمقصود أنهم عالة علىٰ من سبقهم يتقلبون تارة في طور وتارة في آخر والله المستعان.

قلت: وهذه الطريقة في الإثبات هي مسلك أبي الحسن الأشعري في كتابه الإبانة والذي يظن جماعة من المتأخرين والمعاصرين أنه كتاب توبة لعقيدة السلف الصالح وليس كذلك بل هو طور كلابي له فيها اختيارات خاصة ترجع للتفاصيل.

-ومن الشواهد القريبة علىٰ ذلك أن من أخص طلابه محمد بن خفيف بن إسفكشاد الشيرازي تـ ٣٧١ ه لم يذكر عنه خلاف هذا الإثبات الكلامي وله صلة وثيقة و قوية به.

جاء في «طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي» (٣/ ١٥٠): «رَحل ابْن خَفِيف إِلَىٰ الشَّيْخ أَبِىٰ الْحسن الأشعرىٰ وَأخذ عَنهُ وَهُوَ من أَعْيَان تلامذته ...

وَهَذَا فصل عَن ابْن خَفِيف يتَضَمَّن رحلته إِلَىٰ الشَّيْخ أَبِىٰ الْحسن الأشعري ...

فتعلقت بأهدابه لخصائص آدابه ونافست فِىٰ مصافاته لنفائس صِفَاته **وَلَبِثت مَعَه بُرْهَة أستفيد مِنْهُ فِىٰ كل يَوْم نزهة وأدرأ عَن نفسىٰ للمعتزلة شُبْهَة**». انتهىٰ

وكان ابن خفيف الشيرازي ينص علىٰ أن هذا الإثبات الكلامي هو عين مذهب أبي الحسن الأشعري.

فقال كما في كتابه المعتقد الصغير[(١)] (ص ٢٥٧): [هذا معتقدي ومعتقد الأئمة السادة والعلماء الصيد القادة **الذين قبلي وفي زماني من أهل السنة والجماعة**].

وقد نفىٰ في هذا الكتاب وغيره كالإقتصاد القدر المشترك المعنوي العام والجسم والتركيب والأعضاء والحوادث والسكون والحركة والإنتقال والحد.

وهذه المنفيات المذكورة هي منفيات فلسفية كلامية تناقض أصل الإثبات الإسلامي الذي عليه أهل التوحيد والسنة والحديث.

فالمقصود أن ما استقر عليه الأشعري ومن وافقه هو إثبات كلامي كلابي في غالبه يلاحظ فيه المنفيات الكلامية الفلسفية التي ورثها عن المعتزلة الجبائية خاصة.

قال ابن فورك في مجرد المقالات للأشعري (ص ٤١) -وهو يكشف هذه المنهجية في الإثبات-: «فأما ما يثبت من طريق الخبر فلا ينكر -أي أبا الحسن الأشعري-أن يرد الخبر بإثبات صفات له تعتقد خبرا وتطلق ألفاظها سمعا وتحقق معانيها علىٰ حسب ما يليق بالموصوف[(٢)] كاليدين والوجه والجنب[(٣)] والعين لأنها فينا جوارح و أدوات وفي وصفه نعوت **وصفات لما استحال عليه التركيب والتأليف**

---

(١) وهذا الكتاب هو علىٰ نمط وأسلوب كتاب اللمع المنسوب لأبي الحسن الأشعري.

فائدة مستفادة قد كان ابن خفيف يثبت كتاب اللمع للأشعري ويدرسه طلابه وأقره عليه الباقلاني في زيارته له كما جاء في أزهار الرياض للمقري التلمساني ج٣/ ص٨٠.

(٢) اللائق عندهم هو المخالف للظاهر المعلوم من جهة الوضع العربي أو قل هو الموافق للظاهر الملاحظ فيه النفي الفلسفي كما سيصرح به.

(٣) لم يرد ذكر الجنب ولا نفيه في أخبار الصفات فهو مسكوت عنه.

وأن يوصف بالجوارح والأدوات». انتهىٰ

ولو أردت خلاصة هذا الإثبات الكلابي وما يقوم عليه فقل هو نفي الجسمية ولوازمها الفلسفية، إذ أن عامة المتكلمين ينصون علىٰ نفي الجسم ويبنون عليه ما يدعونه إثباتا وإقرارا بالصفات مع خلافهم الشديد في معنىٰ الجسم.

أما أهل التوحيد والأثر فلا يلجون غمار فلسفتهم لا تحليلا ولا تعليلا ولا يستعملون أصولهم للرد عليهم.

بل يصرفون النظر بالكلية عن هذه الألفاظ المجملة وما فيها من تفسيرات الفلسفية.

قال العباس بن المغيرة: حدثنا أبو علي حنبل قال: قال أبو عبد الله: ولقد احتجوا علي بشيء ما يقوىٰ قلبي ولا ينطلق لساني أن أحكيه، أنكروا الآثار وما ظننتهم علىٰ هذا حتىٰ سمعت مقالتهم، **وجعل ابن عون يقول: الجسم، وكذا وكذا، فقلت أي أبو عبد الله: لا أدري ما تقول. وقلت: هو الأحد الصمد.**[(١)]

وقال أبو عبد الله: وقلت له يعني: لابن الحجام: يا ويلك، لا يعلم حتىٰ يكون، فعلمه وعلمك واحد! كفرت بالله عالم السر وأخفىٰ، عالم الغيب والشهادة، علام الغيوب، ويلك، يكون علمه مثل علمك، تعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور؟!

قال أبو عبد الله: فهذه أليست مقالته؟

قال أبو عبد الله: وهذا هو الكفر بالله، ما ظننت أن القوم هكذا، **لقد جعل**

---

(١) «الجامع لعلوم الإمام أحمد -العقيدة» (٣/ ٤٧٤)

برغوث[(١)] يقول يومئذ: الجسم وكذا..، وكلام لا أفهمه.

فقلت: لا أعرف ولا أدري ما هذا، إلا أنني أعلم أنه أحد صمد، لا شبه له ولا عدل، وهو كما وصف نفسه. فيسكت عني.[(٢)]

قال ابن تيمية الحفيد كما في كتابه «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٣/ ٤٥٩): «وكان الأئمة كالإمام أحمد والفضيل بن عياض وغيرهما إذا أرادوا أن يذكروا ما يستحقه الله من التنزيه ذكروا سورة الإخلاص التي تعدل ثلث القرآن وأنها مستوفية كل ما ينفىٰ في هذا الباب.

ولهذا لما ناظرت الجهمية الإمام أحمد كأبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ برغوث وغيره من البصريين والبغداديين وذكروا الجسم وملازمه ذكر لهم أحمد سورة الإخلاص فإن ما فيها من التنزيه هو الحق دون ما ادخلوه في لفظ الجسم من الزيادات

---

(١) جاء في «سير أعلام النبلاء» (١٠/ ٥٥٤): «بَرْغُوْثٌ مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَىٰ الجَهْمِيُّ

وَهُوَ رَأْسُ البِدْعَةِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَىٰ الجَهْمِيُّ.

أَحَدُ مَنْ كَانَ يُنَاظِرُ الإِمَامَ أَحْمَدَ وَقْتَ المِحْنَةِ.

صَنَّفَ: كِتَابَ (الاسْتِطَاعَةِ)، وَكِتَابَ (المَقَالاَتِ)، وَكِتَابَ (الاجْتِهَادِ)، وَكِتَابَ (الرَّدِّ عَلَىٰ جَعْفَرِ بنِ حَرْبٍ)، وَكِتَابَ (المُضَاهَاةِ).

قِيْلَ: تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعِيْنَ وَمائَتَيْنِ.

وَقِيْلَ: سَنَةَ إِحْدَىٰ وَأَرْبَعِيْنَ». انتهىٰ

- **وجاء في «الجامع لعلوم الإمام أحمد -العقيدة» (٣/ ٤٨٤):** «قال أبو عبد الله: وكان أبو إسحاق أرق علي منهم كلهم، فأما ابن أبي دؤاد، فكان فدما لا يحسن يحتج ولا يهتدي إلىٰ شيء، إنما كان يعتمد علىٰ أولئك البصريين المعتزلة، برغوث وأصحابه».

(٢) «الجامع لعلوم الإمام أحمد -العقيدة» (٣/ ٥٨٧).

الباطلة». انتهىٰ

وذلك أن ما يذكرونه يدور علىٰ أصلين نفي التشبيه ونفي التجسيم.

وفي الختام أنبه بأن هذا الطور لا يخلو من اختلاف بين الأشعري ومن سلك مسلكه أخص منهم الباقلاني وابن فورك.

فالباقلاني هو المجدد للمذهب الأشعري بإضافات في التفاصيل حول موارد الإثبات وإبراز القواعد الكلامية الاستدلالية أكثر وإضافة منفيات لم يصرح بها من قبل في المذهب.

ولذلك يمكن أن يقال هما مدرسة في الإجمال ومدرستان في التفصيل وإن كان الخراسانيون من الأشعرية كابن فورك أكثر نفيا من العراقيين كابن الباقلاني.

جاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٨٩): «وكثر أتباع الشّيخ أبي الحسن الأشعريّ واقتفىٰ طريقته من بعده تلميذه كابن مجاهد وغيره.

وأخذ عنهم القاضي أبو بكر الباقلانيّ فتصدّر للإمامة في طريقتهم وهذّبها ووضع المقدّمات العقليّة الّتي تتوقّف عليها الأدلّة والأنظار ...

وأمثال ذلك ممّا تتوقّف عليه أدلّتهم. وجعل هذه القواعد تبعا للعقائد الإيمانيّة في وجوب اعتقادها لتوقّف تلك الأدلّة عليها وأنّ بطلان الدّليل يؤذن ببطلان المدلول.

وجملت هذه الطّريقة وجاءت من أحسن الفنون النّظريّة والعلوم الدّينيّة. إلّا أنّ صور الأدلّة فيها بعض الأحيان، علىٰ غير الوجه الصّناعيّ لسذاجة القوم ولأنّ صناعة المنطق الّتي تسير بها الأدلّة وتعتبر بها الأقيسة **ولم تكن حينئذ ظاهرة في الملّة،** ولو ظهر منها بعض الشّيء فلم يأخذ به المتكلّمون لملابستها للعلوم الفلسفيّة المباينة للعقائد

الشّرعيّة بالجملة فكانت مهجورة عندهم لذلك». [١]

ثانيا: الطبقة الأشعرية الإعتزالية

واعلم -وفقك الله- أن الطور الذي عظمت فيه الموافقة بين مسلك المعتزلة في الإثبات والنفي وبين مسلك الأشاعرة هو قديم باعتبار أن الإشتراك في أصل النفي الكلامي **وهو نفي الجسمية ولوازمها الفلسفية.**

وإن كان هناك خلاف بين المسلكين في تحديد مفهوم الجسم، لكن القدر المشترك في النفي متحد في الجملة بين المسلكين.

جاء في «رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٠٩): «ولقد حكىٰ محمد بن عبد الله المالكي المغربي وكان فقيهًا صالحًا عن الشيخ أبي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة عن أستاذه خلف المعلم وكان من فقهاء المالكيين أيضًا أنه قال: أقام الأشعري أربعين سنة علىٰ الاعتزال، ثم أظهر التوبة، **فرجع عن الفروع وثبت علىٰ الأصول.**

وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره». انتهىٰ

ورأس هذه المدرسة أبو المعالي الجويني تـ ٤٧٨ هـ.

«تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٨٩): «ثمّ جاء بعد القاضي أبي بكر الباقلّانيّ من أئمّة الأشعريّة إمام الحرمين أبو المعالي فأملىٰ في الطّريقة كتاب الشّامل وأوسع القول فيه. ثمّ لخّصه في كتاب الإرشاد واتّخذه النّاس إماما لعقائدهم».

---

(١) انظر مدارس الأشعرية «دراسة مقارنة» (ص ٧٤) وما بعدها.

وقال ابن تيمية الحفيد في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٤٨): «بل أبو المعالي الجويني، ونحوه ممن انتسب إلىٰ الأشعري، ذكروا في كتبهم من الحجج العقليات النافية للصفات الخبرية ما لم يذكره ابن كلاب والأشعري وأئمة أصحابهما، كالقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثاله، فإن هؤلاء متفقون علىٰ إثبات الصفات الخبرية، كالوجه واليد والاستواء.

وأبو المعالي وأتباعه نفوا هذه الصفات موافقة للمعتزلة والجهمية.

ثم لهم قولان:

أحدهما تأويل نصوصها، وهو أول قولي أبي المعالي، كما ذكره في الإرشاد.

والثاني تفويض معانيها إلىٰ الرب، [(١)]

---

(١) مسلك التفويض الكلامي يأتي نقضه بإذن الله في رسالتي نقض التفويض -يسر الله إتمامها-بمنه وفضله.

وهو أي مبحث التفويض مهم جليل القدر وهو طريق تحريفي مجمل غير مفصل له حضوره عند المتكلمين وينسوبه باطلا للسلف الصالح.

وهو قول ثان في مذهب الأشعري وأصحابه.

- **جاء في «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٤٨٢):** «أَن الْمُتَكَلِّمين مثل: الباقلاني وَابْن فورك وَغَيرهمَا قد أثبتوا صِفَات وَلم يعقلوا مَعْنَاهَا، وَلم يحملوا الْوَجْه عَلَىٰ الذَّات وَالْيَدَيْنِ عَلَىٰ النعمتين، بل أثبتوها صِفَات ذَات لوُرُود الشَّرْع بهَا».

- **وجاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٨٦):** «فأمّا السلف فغلبوا أدلّة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه. وقضوا بأنّ الآيات من كلام الله فآمنوا بها ولم يتعرّضوا لمعناها ببحث ولا تأويل. وهذا معنىٰ قول الكثير منهم: اقرءوها كما جاءت أي آمنوا بأنّها من عند الله. ولا تتعرّضوا لتأويلها ولا تفسيرها لجواز أن تكون ابتلاء، فيجب الوقف والإذعان له».

وهو آخر قولي أبي المعالي كما ذكره في الرسالة النظامية». انتهىٰ

ومن أبرز الناهجين لهذا المسلك الإعتزالي في الإثبات بعد ابن الباقلاني وابن فورك وعبد القاهر البغدادي وأبي القاسم القشيري هو:

أبو المعالي الجويني وقد أخذ عن البيهقي وأبي القاسم الإسفراييني تـ ٤٥٢ هـ وغيرهم.

ومن الجويني تلقىٰ أبو حامد الغزالي تـ ٥٠٥ هـ وأبو القاسم الأنصاري تـ ٥١٢ هـ وأبو نصر القشيري تـ ٥١٤ هـ.

جاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٩٠): «ثمّ نظروا في تلك القواعد والمقدّمات في فنّ الكلام للأقدمين فخالفوا الكثير منها بالبراهين الّتي أدلّت إلىٰ ذلك وربّما أنّ كثيرا منها مقتبس من كلام الفلاسفة في الطّبيعيّات والإلهيّات. فلمّا سبروها بمعيار المنطق ردّهم إلىٰ ذلك فيها ولم يعتقدوا بطلان المدلول من بطلان دليله كما صار إليه القاضي فصارت هذه الطّريقة في مصطلحهم مباينة للطريقة الأولىٰ **وتسمّىٰ طريقة المتأخّرين وربّما أدخلوا فيها الرّدّ علىٰ الفلاسفة فيما خالفوا فيه من العقائد الإيمانيّة وجعلوهم من خصوم العقائد لتناسب الكثير من مذاهب المبتدعة ومذاهبهم. وأوّل من كتب في طريقة الكلام علىٰ هذا المنحىٰ الغزاليّ**».

قلت: وصفة الإثبات الكلامي لهذه المدرسة **هو نفي كل ما يقتضي نوعا من المشابهة الوجهية في المعنىٰ العام المشترك بين صفات الخالق والمخلوق وكذلك**

قلت: وهذا كذب علىٰ السلف بل عرفوا معناها من وضع العربي الظاهر وفوضوا كيفها فلم يخوضوا فيه.

المبالغة في التأويل الفاسد لكل ما يقضي أو يلزم منه التجسيم علىٰ حسب المدلول الفلسفي للجسم عندهم.

فصار بينهم وبين المعتزلة موافقة تامة في كثير من القضايا وإن وجد خلاف فهو في التفاصيل وأحيانا يكون خلافا لفظيا والله المستعان.

والجويني كان متأثرا بالباقلاني حيث شرح أقواله ولخصها وناصر جملة من اختياراته.

إلا أنه أي الجويني هو أيضا له اختيارات خاصة لم يسبق لها في المذهب الأشعري فهو ناظر مجتهد في المذهب عندهم.

لذلك هو حلقة مهمة فاصلة بين المذهب الأشعري المتقدم والمذهب الأشعري المتأخر.

فانعدم مع الجويني تغليب النص في الإستدلال الكلي أو التفصيلي بالنصوص الشرعية علىٰ العقائد بل جعل العقل أصلا للشرع وفرع علىٰ ذلك عموم التحريفات التي هي مأخوذة من المعتزلة الجبائية خاصة.

فقد ذكر السبكي عنه أنه أنزل المذاهب كلها منزلة النظر والإعتبار غير متعصب لواحد منها ورفض التقليد.(١)

إضافة أن الجويني كان يبالغ في التشنيع والتكفير لمن يأخذ بظواهر الصفات المعلومة بالوضع العربي الأول.

---

(١) انظر طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٨٦)، فائدة مستفادة.

فمن ذلك قوله: [وقد صرح بالإسترواح إليها الحشوية الرعاع المجسمة].

ثالثا: الطبقة الأشعرية الفلسفية

هذه المرحلة تعتبر مرحلة المجاهرة بالنسب الفلسفي للطائفة الأشعرية في تقرير العقائد بل شرحت كتب الفلاسفة وصار ينقل منها بكثرة في المذهب الأشعري مقارنة بالمتقدمين.

وقد يمزج التفلسف البرهاني بالتصوف الفلسفي العرفاني كما هي طريقة أبي حامد الغزالي تـ ٥٠٥ ﻫ.

ورائد هذه المرحلة مع الغزالي ابن الخطيب الرازي تـ ٦٠٦ ﻫ و الآمدي تـ ٦٣٣هـ.

جاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٩٠): «وربّما أدخلوا فيها الرّدّ على الفلاسفة فيما خالفوا فيه من العقائد الإيمانيّة وجعلوهم من خصوم العقائد لتناسب الكثير من مذاهب المبتدعة ومذاهبهم.

وأوّل من كتب في طريقة الكلام على هذا المنحى الغزاليّ وتبعه الإمام ابن الخطيب وجماعة قفوا أثرهم واعتمدوا **تقليدهم ثمّ توغّل المتأخّرون من بعدهم في مخالطة كتب الفلسفة والتبس عليهم شأن الموضوع في العلمين فحسبوه فيهما واحدا من اشتباه المسائل فيهما**».

وجاء في «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران» (ص٤٩٦): «وَأَنت أَيهَا الْمُؤَيد بِنور الْحق إِذا رَأَيْت كتب الَّذين يَزْعمُونَ أَنهم أشاعرة رَأَيْتهمْ على مَذْهَب أرسطاطاليس لَيْسَ وَمن تبعه كَابْن سينا والفارابي وَرَأَيْت كتبهمْ عنوانها علم التَّوْحِيد.

وباطنها النَّوْع الْمُسَمّىٰ بالإلهي من الفلسفة وَإِذا كنت فِي ريب مِمَّا قُلْنَاهُ وَالْكَلَام فَانْظُر المواقف لعضد الدّين الآيجي وَشَرحه للسَّيِّد الْجِرْجَانِيّ وَمَا عَلَيْهِ من الْحَوَاشِي ثمَّ تَأمل كتاب الإشارات وَكتاب الشفا لِابْنِ سينا وشروح الأول فَإنَّك تَجِد الْكل من وَاد وَاحِد لَا فرق بَينهمَا إِلَّا بالتصريح باسم الْمُعْتَزلَة والجبرية وَغَيرهمَا.

فَهَل يُؤْخَذ تَوْحِيد من هَذِه الْكتب إِلَّا بعد الْوُقُوع بِأَلف ورطة ثمَّ إِن سلم السالك من هَذِه الطَّامَّات ظفر بتوحيد من جنس تَوْحِيد الفلاسفة والملاحدة وَمثل هَذَا حَال المشتغل بالطوالع والمطالع وشروحهما وحواشيهما وَمَا أشبههما لطالما أشغلنا بِهَذِهِ الْكتب فَلم نر فِيهَا إِلَّا أَن أَصْحَابهَا فتحُوا علىٰ أنفسهم أَبْوَاب شُبُهَات عجزوا عَن سدها فَأَخذُوا فِي إقناع أنفسهم وَكلما أغلقوا مِنْهَا بَابا انفتحت لَهُم أَبْوَاب فَأَطَالُوا ذيول الْكَلَام وَكَتَبُوا المجلدات ثمَّ ألزموا النَّاس بهَا وأنفسهم لم ينالوا مِنْهَا هدىٰ فَكيف غَيرهم يَهْتَدِي بهَا علىٰ أَنهم لَو أعْطوا عمر نوح وملأوا الدُّنْيَا كتبا يبحثون بهَا عَن الْهدىٰ لم يجدوه إِلَّا فِي الْكتاب وَالسّنة وَالرُّجُوع إِلَىٰ عقيدة السّلف فَكُن عَلَيْهَا أَيهَا الناصح لنَفسِهِ من أول الْأَمر وَلَا تطوح بِنَفْسِك فِي تِلْكَ الأودية فتهلك وَإِنِّي لَك الناصح الْأمين وَالله يتَوَلَّىٰ هداك ...».

فالرازي هو خاتمة كبار محققي المذهب الأشعري بعد الجويني والغزالي وهو شارع لمن بعده التفلسف الصريح علىٰ طريقة المشائين كالإيجي تـ ٧٥٦ ﻫ والتفتازاني تـ ٧٩٢ ﻫ والجرجاني تـ ٨١٦ ﻫ.

وصفة الإثبات الكلامي لهذه المدرسة لم يختلف عن سابقيه لكن ازداد غلوا وتحريفا بعد الولوج في البراهين الفلسفية.

وصرح بأن لا يجوز الأخذ بالظاهر لمخالفته العقل الفلسفي.

جاء في «تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٩١): «ولقد اختلطت الطّريقتان عند هؤلاء **المتأخّرين والتبست مسائل الكلام بمسائل الفلسفة بحيث لا يتميّز أحد الفنّين من الآخر.**

ولا يحصل عليه طالبه من كتبهم كما فعله البيضاويّ[(١)] في الطّوالع ومن جاء بعده من علماء العجم في جميع تآليفهم.

إلّا أنّ هذه الطّريقة قد يعنىٰ بها بعض طلبة العلم للاطّلاع علىٰ المذاهب والإغراق في معرفة الحجاج لوفور ذلك فيها.

وأمّا محاذاة طريقة السّلف بعقائد علم الكلام فإنّما هو في الطّريقة القديمة للمتكلّمين وأصلها كتاب الإرشاد وما حذا حذوه.

ومن أراد إدخال الرّدّ علىٰ الفلاسفة في عقائده فعليه بكتب الغزاليّ والإمام ابن الخطيب[(٢)] فإنّها وإن وقع فيها مخالفة للاصطلاح القديم فليس فيها من الاختلاط في المسائل والالتباس في الموضوع ما في طريقة هؤلاء المتأخّرين من بعدهم».

وقد حصلت نقودات واعتراضات علىٰ هذا الخط الفلسفي داخل البيت الأشعري خاصة من المغاربة وعلىٰ رأسهم السنوسي تـ ٨٩٥ هـ وغيره.

حيث حاول السنوسي أن يعود بالدرس الأشعري الكلامي إلىٰ ما قبل الرازي ولم

---

(١) عبد الله بن عمر البيضاوي الشيرازي هو صاحب الطوالع تـ ٦٨٥ هـ.

(٢) يقصد به الرازي إمام الكفر والزندقة.

ينجح فعامة الأشاعرة الخالفين والمعاصرين هم مستحسنون بوجه أو بآخر لمسلك الرازي الفلسفي تصريحا أو تقليدا.

قلت: وبعض من يدافع عن الجهمية الأشعرية حين يرى ردود جماعة من متأخريهم على فلسفة الرازي وطريقته يظن أنه منطلقها السنة أو يكون هذا المتكلم بهذا النقد ليس أشعريا.

فهذا السنوسي ذو التصانيف الرائجة المعتمدة عند الأشعرية المتأخرين من أكثر الناس نقدا واستدراكا لطريقة الرازي ومقالاته ومع هذا لا يختلف في أشعريته.

مع العلم أن كل الأشعرية بل والمتكلمين عموما هم قائلون بالفلسفة ضمنا أو صراحة لكن أصل الخلاف راجع لجملة من المباحث والبراهين و أيضا لبعض اللوازم والأنماط المعينة من التفلسف.

وإلا فلا تختلف مدارس الأشعرية بألوانها في صفة الإثبات الكلامي القائم على عدم التسليم التام المطلق للظاهر بل بتقييد الإثبات إن قالوا به بقيود كلامية فلسفية أعظمها نفي الجسم ولوازمه ومدلولاته.[١]

وهذا الطور الفلسفي الذي منه الغزالي وقد مزجه بالتصوف الفلسفي الإشراقي.

ومنه الآمدي الذي كان كثير الرد على الرازي فهم اتجاهان تفصيلية:

١- الإتجاه الصوفي الفلسفي الإشراقي ويمثله الغزالي.

٢- الإتجاه الفلسفي المشائي وهو على نوعين:

---

(١) انظر تكرما كتاب المدارس الأشعرية -دراسة مقارنة-(ص ٤٩٣، وص ٥٠٥).

اتجاه يمثله الرازي، واتجاه يمثله الآمدي.

لأن بينهما نقود وردود وهما عالة على ابن سينا الفيلسوف الباطني.

والذي تتفق عليه فلسفة ابن سينا وكذا فلسفة ابن رشد مع الطرح الكلامي الأشعري هو التأويل الفاسد واعتبار المجاز أي المعنى الخارجي أو الباطني هو المراد وأنها نصوص تشبيه سواء قيل توهم التشبيه أو قصد بها التشبيه.

وإنما الخلاف في مدى إعمال هذا التأويل الفاسد واعتباره فحسب.

وإلا فهناك قدر مشترك في أصل هذا التأويل الفاسد وهو حقيقة التحريف.[(١)]



(١) أما أتباع المذهب الأشعري من المقلدين لهؤلاء النظار والمشتغلين بالعلم والتفسير والحديث والقراءات ونحو ذلك فغالبهم لا يخرج عن الطور الكلابي أو الطور الإعتزالي ويقل فيهم الطور الفلسفي ولعل بعضهم يوجه النقد للطور الفلسفي فيظن غير المحقق أنهم ليسوا بأشاعرة كما هو الحاصل مع النووي وابن حجر ونحوهما.

فصل في

ذكر البدع الكفرية للأطوار الأشعرية الطور الكلابي -الطور المعتزلي- الطور الفلسفي

اعلم – وفقك الله – أن المقصود هو بيان أن البدعة المكفرة متحققة في كل أطوار المذهب الأشعري.

والذي هو حقيقته عين مذهب الجهمية الذي أجمع السلف علىٰ تكفيرهم بمقالاتهم.

وسيكون التركيز علىٰ أربع بدع مكفرة ظاهرة لا يختلف أهل القبلة في التكفير بها ونزل أئمة السنة وشيوخ الحديث حكم التكفير علىٰ من قال بواحدة منها كما سيأتي بإذن الله.

وهذه البدع المكفرة هي:

أولا: نفي علو الله تعالىٰ الذاتي واستوائه علىٰ عرشه.

ثانيا: نفي صفة الكلام.

ثالثا: نفي صفات الفعل لله تعالىٰ المتعلقة بمشيئته وقدرته.

رابعا: حقيقة الإيمان.

والآن نعرض هذه البدع المكفرة علىٰ أطوار الأشعرية الثلاثة.

أولا: مسألة علو الله سبحانه واستوائه على عرشه

هذه المسألة العظيمة الفارقة بين دين المسلمين ودين الدهرية الملاحدة نجد أن ثمة خلافا في الجملة من ناحية الصياغة والدلالة بين الطور الكلابي والذي يمثله متقدمو الأشعرية من أبي الحسن الأشعري وأصحابه من جهة،

وبين الطور الأشعري الإعتزالي والطور الفلسفي من جهة أخرىٰ.

أما الطور الأشعري الكلابي الأول وهذا يقتضي لزاما أن نتكلم عن المؤسس وهو ابن كلاب وصاحبيه المحاسبي والقلانسي.

قال ابن فورك في كتابه مقالات ابن كلاب (ص ٦٤): «وقال -يعني: ابن كلاب- في كتاب «الصفات» في بيان القول في الاستواء: «ورسول الله ﷺ وهو صفوة الله من خلقه، وخيرته من بريته، وأعلمهم جميعًا به، يجيز قول الأين ويقوله، ويستصوب قول القائل: إنه في السماء، ويشهد له بالإيمان عند ذلك، وجهم بن صفوان وأصحابه، لا يجيزون الذي زعموا، ويحيلون القول به ...».

وقال في (ص ٦٦): «فصل آخر في بيان تحقيق قوله: إن إطلاق وصفه سبحانه وتعالى بأنه فوق واجب، من كلام ذكره في كتاب «الصفات» في باب الاستواء علىٰ العرش: «قال: قد قلنا ونقول إنه عز وجل فوق كل شيء لم يكن بين طبقين».

قال «ابن فورك»: «فبين هذا من قوله، إنه يطلق الاستواء للخبر الوارد، والقول:

بأنه فوق لنفي كونه بين طبقتين، لا معنىٰ القهر والاقتدار، خلافًا لقول من يزعم من المخالفين؛ إنه فوق بمعنىٰ: القهر والغلبة والقدرة والعزة والعظمة فحسب».

فظاهر هذه النقول أن ابن كلاب يثبت العلو الحسي في الجملة وأن برهان العلو عنده عقلي وهو خير من الأشعري الذي يجعله سمعيًا فحسب.

وهو خير أيضا من كل الأشاعرة بعد ذلك ممن يصرحون بنفي علو الله تعالىٰ علىٰ خلقه حسا.

إلا أن هذا الإثبات ليس بخالص كإثبات أهل التوحيد والسنة بل هو إثبات مشوب بحقائق كلامية فلسفية تنقضه وتبطله.

حيث أن ابن كلاب يثبت علو الله علىٰ خلقه حسا وينفي المكان والمماسة بالمدلول الفلسفي الكلامي لأنها تستلزم عنده المسافة التي تقتضي الجسمية كما يزعمه.

وهذا الإثبات هو عين ما عليه الأشعري وأصحابه المتقدمين كالباقلاني ونحوه ممن قد يصرح بالعلو الحسي في الجملة فيقول الله فوق العرش ثم يقيد هذا الإثبات بالقيود الكلامية الفلسفية من نفي المكان وغيره.

قال عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأشعري تـ ٤٢٩ هـ في كتابه الصفات (٢/ ٤٨٨): [وأجمع أصحابنا علىٰ إحالة القول بأنه في مكان أو في كل مكان ولم يجيزوا عليه مماسة ولا ملاقاة بوجه من الوجوه.

ولكن اختلفت عباراتهم:

فقال أبو الحسن الأشعري إن الله عزوجل لا يجوز أن يقال إنه في مكان ولا يقال

إنه مباين للعالم ولا إنه في جوف العالم ...

وقولنا إنه مباين له.[(١)]

وخارج عنه يقتضي أن يكون بينه وبين العالم مسافة **والمسافة مكان وقد أطلقنا القول أنه غير مماس لمكان.**

وكان عبد الله بن سعيد يقول إنه في السماء و إنه على العرش لا على معنى كون الجسم في مكان ولا على طريق المماسة لقوله تعالى ءأمنتم من في السماء وقوله الرحمن على العرش استوى.

وحكى الكعبي في مقالاته أن قول ابن كلاب يعني به عبد الله بن سعيد غير معقول في هذا الباب.

وذلك لجهله بمعرفة المذاهب فإذا لم يعرف مذاهب خصومه ادعى انها غير معقولة ولو نظر في كتب عبد الله بن سعيد أو رجع إلى المحصلين من أصحابه.. لم يخف عليه مذهبه.

ونحن نكشف عن قول عبد الله في ذلك فنقول إن عبد الله بن سعيد قد قال في «**نقضه على بشر المريسي**» إن الله عظيم في نفسه ولا شيء بأعظم منه في الذات **بلا مساحة ولا أقطار ولا يجوز أن يكون في شيء.**

---

(١) الأشعرية المتقدمين يثبتون المباينة بأنه ليس داخل العالم ولا يثبتون المباينة بمعنى أن العرش أقرب إليه ممن دونه لأنها هذا تحديد مسافة وهذا تجسيم عندهم.

- **قال عبد القاهر البغدادي (٢/ ٤٩٣):** «وقال -أي ابن كلاب- في باب السؤال عن المكان إن قال قائل إن كان بائنا من العرش فهل بينه وبين العرش هواء ؟ قيل له لا».

ثم قال في هذا الفصل إنه غير محدود لأن المحدود ما اعتورته النواحي ويماسه ما هو من جنسه والله سبحانه ليس بمماس.

قال البغدادي: **فهذا الفصل من كلامه دليل علىٰ أنه كان يبطل وصف الله عزوجل بالحد والنهاية والمماسة** والكون في مكان دون مكان إلا أنه اختار القول بأنه مباين من خلقه علىٰ معنىٰ أنه ليس في العالم ولا العالم فيه لا علىٰ معنىٰ التحيز للخلق.

وقال أي ابن كلاب في كتاب الصفات أيضا **الله عزوجل مباين للخلق وليس هو مباينا للعرش بمسافة بينهما إذ كانت المسافة لا تقع إلا بين الأجسام والله عزوجل ليس بجسم]**. انتهىٰ كلامه بتمامه

وقد حرصت علىٰ هذا النقل لأبين من خلاله أن إثبات ابن كلاب ومن تبعه كالأشعري وأصحابه المتقدمين كالباقلاني وابن فورك لعلو الله الحسي هو إثبات كلامي لا إسلامي.

أما الإثبات الإسلامي الحق للعلو الحسي فحقيقته إثبات فوقية الله تعالىٰ بذاته علىٰ كل شيء.

وأن حد مكانه العرش.

وأن حملة العرش أقرب إليه ممن دونهم.

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الدارمي في «**نقضه على بشر المريسي**»: «وَادَّعَىٰ الْمُعَارِضُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ وَلَا نِهَايَةٌ. وَهَذَا هُوَالْأَصْلُ الَّذِي بنىٰ عَلَيْهِ جهم ضَلَالَاتِهِ وَاشْتَقَّ مِنْهَا أُغْلُوطَاتِهِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ ...

وقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فقال: وَاللهُ تَعَالَىٰ لَهُ حَدٌّ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ غيره، وَلَا يجوز

لأحد أن يتوهَّم لحده فِي نَفْسِهِ، وَلَكِنْ يُؤْمِنُ بِالْحَدِّ ويكل علم ذَلِك إِلَىٰ الله أَيْضًا حَدٌّ وَهُوَ عَلَىٰ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ فَهَذَانِ حَدَّانِ اثْنَانِ.

وَسُئِلَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: بِمَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ: بِأَنَّهُ عَلَىٰ الْعَرْشِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. قِيلَ: بِحَدٍّ؟ قَالَ: بِحَدّ.

حدّثنَاهُ الْحَسَنُ بْنُ الصَّالِحِ الْبَزَّارُ، عَنْ عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ فَمَنِ ادَّعَىٰ أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ فَقَدْ رَدَّ الْقُرْآنَ، وَادَّعَىٰ أَنَّهُ لَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ اللهَ حَدَّ مَكَانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [سورة طه:٥] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك:١٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [سورة النحل:٥٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [سورة آل عمران:٥٥] ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [سورة فاطر:١٠] فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدُ وَدَلَائِل علىٰ الْحد ...».

وقال أيضا وهو يقرر قرب الحملة من الله تعالىٰ ممن دونهم: «فَقَالَ أي المعارض: أَلا ترىٰ أَن مَنْ صَعَدَ الْجَبَلَ لَا يُقَالُ لَهُ: إِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَىٰ اللهِ؟

فَيُقَالُ لِهَذَا الْمُعَارِضِ الْمُدَّعِي مَا لَا عِلْمَ لَهُ: مَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ لَيْسَ بِأَقْرَبَ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ مِنْ أَسْفَلِهِ؟؛ لِأَنَّهُ مَنْ آمَنَ بِأَنَّ اللهَ فَوْقَ عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلِمَ يَقِينًا أَنَّ رَأْسَ الْجَبَلِ أَقْرَبُ إِلَىٰ اللهِ مِنْ أَسْفَلِهِ، وَأَنَّ السَّمَاءَ السَّابِعَةَ أَقْرَبُ إِلَىٰ عَرْشِ اللهِ تَعَالَىٰ مِنَ السَّادِسَةِ، وَالسَّادِسَةَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَامِسَةِ، ثُمَّ كَذَلِكَ إِلَىٰ الْأَرْضِ.

كَذَلِكَ رَوَىٰ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: "رَأْسُ الْمَنَارَةِ أَقْرَبُ إِلَىٰ اللهِ مِنْ أَسْفَلِه **وَصَدَقَ ابْنُ الْمُبَارَكِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ إِلَىٰ السَّمَاءِ أَقْرَبُ كَانَ إِلَىٰ اللهِ أَقْرَب.**

وَقُرْبُ اللهِ إِلَىٰ جَمِيعِ خَلْقِهِ أَقْصَاهُم وأدناهم وَاحِد لَا يَبْعُدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ. وَبَعْضُ الْخَلْقِ أَقْرَبُ مِنْ بَعْضٍ عَلَىٰ نَحْوِ مَا فَسَّرْنَا مِنْ أَمْرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَكَذَلِكَ قُرْبُ الْمَلَائِكَةِ مِنَ اللهِ، فَحَمَلَةُ الْعَرْشِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَوَاتِ، وَالْعَرْشُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَقُرْبُ اللهِ إِلَىٰ جَمِيعِ ذَلِكَ وَاحِدٌ هَذَا مَعْقُولٌ مَفْهُومٌ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا يُؤْمِنُ أَنَّ فَوْقَ الْعَرْشِ إِلَهًا وَلِذَلِكَ سَمَّىٰ الْمَلَائِكَةَ الْمُقَرَّبِينَ وَقَالَ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسۡجُدُونَ ۩ ﴿٢٠٦﴾﴾ [سورة الأعراف:٢٠٦]، فَلَوْ كَانَ اللهُ فِي الْأَرْضِ كَمَا ادعيت الْجَهْمِيَّةُ مَا كَانَ لِقَوْلِهِ: ﴿ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ [سورة الأعراف:٢٠٦] مَعْنًىٰ، إِذْ كُلُّ الْخَلْقِ عِنْدَهُ وَمَعَهُ فِي الْأَرْضِ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، مُؤْمِنُهُمْ وَكَافِرُهُمْ، وَمُطِيعُهُمْ وَعَاصِيهِمْ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْأَرْضِ مَنْ لَا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَا يَسْجُدُ لَهُ. وَلَوْ كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَمَعَ كل أحد لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْآيَةِ مَعْنًىٰ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَلَا يَسْجُدُ لَهُ وَيَسْتَكْبِرُ عَنْ عِبَادَتِهِ فَأَيُّ منقبة إذا فِيهِ لِلْمَلَائِكَةِ إِذْ كُلُّ الْخَلْقِ عِنْدَ الْجَهْمِيَّةِ فِي مَعْنَاهُمْ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ ...». انتهىٰ

قال ابن بطة في الإبانة الكبرىٰ: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ، قَالَ: ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ قَالَ: ثنا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، قَالَ: قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي التَّوْرَاةِ: أَنَا اللهُ فَوْقَ عِبَادِي، وَعَرْشِي فَوْقَ جَمِيعِ خَلْقِي، وَأَنَا عَلَىٰ عَرْشِي عَلَيْهِ أُدَبِّرُ أُمُورَ عِبَادِي لَا يَخْفَىٰ عَلَيَّ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ عِبَادِي فِي سَمَائِي وَلَا فِي أَرْضِي، فَإِنْ حُجِبُوا عَنِّي لَا يَغِيبُ عَنْهُمْ عِلْمِي، وَإِلَيَّ مَرْجِعُ كُلِّ خَلْقِي فَأُنَبِّئُهُمْ بِمَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِمْ مِنْ عِلْمِي، أَغْفِرُ لِمَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ بِمَغْفِرَتِي، وَأُعَاقِبُ مَنْ شِئْتُ مِنْهُمْ بِعِقَابِي.

وَعَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨﴾ [سورة المطففين:١٨]، قَالَ: فِي قَائِمَةِ الْعَرْشِ الْيُمْنَىٰ.

وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ «دُعَاءَهُ إِلَّا بِسُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَىٰ الْوَهَّابِ.

وَسَأَلَ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ قَالَ: دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَقَدْ كَذَبَ.

وَسَأَلَ حُمَيْدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: كَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرْشِ رَبِّنَا؟ قَالَ: دَعْوَةُ مُسْلِمٍ يُجِيبُ اللهُ دَعْوَتَهُ».

-فالمقصود أن الإثبات الإسلامي للعلو الحسي حقيقته إثبات المسافة بين العبد وبين حد مكان الله تعالىٰ وهو العرش.

فالطور الكلابي يجمل إثبات العلو الحسي ويقيده بقيود كلامية لا تعقل كنفي المكان والمسافة ونحو ذلك.

حتىٰ الكعبي المعتزلي في مقالاته تعجب من هذا التناقض الواضح في إثبات ابن كلاب ومن معه لعلو حسي بلا مكان ولا مسافة ولا غاية ولا نهاية ...

فقال عن مقالة ابن كلاب (ص ٢٤٥): «فإنه يقول بما يفهم يزعم أنه علىٰ العرش لا في مكان وليس يريد بالعرش الملك ويقول ليس بجسم ...».

لعل النص يكون [بما لا يفهم] كما يدل عليه نص البغدادي لما نقله بأن هذا أي قول ابن كلاب غير معقول.

لذلك التحقيق أن يقال إن إثبات ابن كلاب وأصحابه ومن تبعه من متقدمي

الأشعرية للعلو الحسي ليس هو الإثبات الإسلامي المدلول عليه في نصوص الكتاب والسنة وتفاسير السلف بل فيه تناقض لما فيه من قيود فلسفية باطلة.

أما احتجاج ابن تيمية الحفيد وغيره علىٰ أشعرية زمانه بإثبات ابن كلاب وأصحابه ومتقدمي الأشاعرة للعلو الحسي والتصريح بالفوقية الواردة في النصوص.

فلعله -والله أعلم- من باب إلزامهم لأن متأخري الأشاعرة ينكرون جنس العلو الحسي ويرونه تجسيما وتشبيها وكفرا.

وقد قال ابن تيمية الحفيد في «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٨٨): «منهم من يقول: **هو نفسه فوق العرش غير مماس، ولا بينه وبين العرش فرجة،** وهذا قول ابن كلاب، والحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، والأشعري، وابن الباقلاني، وغير واحد من هؤلاء، وقد وافقهم علىٰ ذلك طوائف كثيرة من أصناف العلماء، ومن أتباع الأئمة الأربعة، وأهل الحديث والصوفية، وغيرهم **وهؤلاء يقولون: إنه بذاته فوق العرش، وليس بجسم، ولا هو محدود ولا متناه**».

قلت: وابن كلاب مع هذه المقالة التي هي خير من مقالة عموم الأشعرية المتأخرين قد طعنوا عليه وعلىٰ مذهبه وعلىٰ أصحابه كما نقله الهروي في ذم الكلام والله المستعان.

وأما صفة الإستواء فمذهب ابن كلاب والأشعري كما في الإبانة معناه عندهم العلو علىٰ العرش ويقيدونه بقيود كلامية فلسفية.

قال عبد القاهر البغدادي كما في كتابه الصفات (٢/ ٤٩٤): «والتأويل الثاني أن المراد به الإستواء بمعنىٰ العلو عليه من غير مماسة منه له كما ذهب إليه عبد الله بن

سعيد لأنه فوق جميع **الخلق بلا مماسة ولا تحيز**».

وأما الأشعري فقد جاءت مواضع في الإبانة تكشف أنه يثبت الإستواء بقيود كلامية فلسفية.

قال في الإبانة (ص٩٧): « استواء يليق به من **غير طول استقرار**».

وقال في (ص ١٠٠): « استواء **منزها عن الحلول والاتحاد** ».

وقال في (ص ١٠٢): «إنه مستو علىٰ عرشه **دون كيف ولا استقرار**».

وقال في (ص ١٠٣): « وهذا يدل علىٰ أن الله ﷻ علىٰ عرشه فوق السماء **فوقية لا تزيده قربا من العرش** ».[1]

وفي كتاب شرح الإرشاد للأنصاري (١/ ٣٣٢): «ومن صار إلىٰ أن الإستواء من صفات الفعل يقول إنه سبحانه فعل فعلا في العرش وزيادة نظر أو هيئة فسماه استواء».

قال في محقق شرح الإرشاد في الحاشية: [زاد الشارح في الغنية (١/ ٣٩١): ...**وهو أحد قولي أبي الحسن**].

وجاء في كتاب «الأسماء والصفات للبيهقي» (٢/ ٣٠٣): «فَأَمَّا الِاسْتِوَاءُ فَالْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا..**كَانُوا لَا يُفَسِّرُونَهُ وَلَا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ كَنَحْوِ مَذْهَبِهِمْ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ**».[2]

---

(١) هذه النقول مستفادة من مقال [الإبانة في خطأ الأشعري في المقالات والإبانة].

(٢) وهو مسلك التفويض و هو نوع من التحريف في الجملة الذي تحقيق لمذهب الواقفة مع القطع بأن المعنىٰ الظاهر متشابه غير مراد.

وجاء في كتاب «الأسماء والصفات للبيهقي» (٢/ ٣٠٨): «وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَشْعَرِيُّ إِلَىٰ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فَعَلَ فِي الْعَرْشِ فِعْلًا سَمَّاهُ اسْتِوَاءً، كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِهِ فِعْلًا سَمَّاهُ رِزْقًا أَوْ نِعْمَةً أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَفْعَالِهِ. ثُمَّ لَمْ يُكَيِّفِ الِاسْتِوَاءَ إِلَّا أَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ ...

وَأَفْعَالُ اللهِ تَعَالَىٰ تُوجَدُ بِلَا مُبَاشَرَةٍ مِنْهُ إِيَّاهَا وَلَا حَرَكَةٍ.

وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَهْدِيٍّ الطَّبَرِيُّ فِي آخَرِينَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ إِلَىٰ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ فِي السَّمَاءِ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ مُسْتَوٍ عَلَىٰ عَرْشِهِ بِمَعْنَىٰ أَنَّهُ عَالٍ عَلَيْهِ، وَمَعْنَىٰ الِاسْتِوَاءِ: الِاعْتِلَاءُ، كَمَا يَقُولُ: اسْتَوَيْتُ عَلَىٰ ظَهْرِ الدَّابَّةِ، وَاسْتَوَيْتُ عَلَىٰ السَّطْحِ. بِمَعْنَىٰ عَلَوْتُهُ، وَاسْتَوَتِ الشَّمْسُ عَلَىٰ رَأْسِي، وَاسْتَوَىٰ الطَّيْرُ عَلَىٰ قِمَّةِ رَأْسِي، بِمَعْنَىٰ عَلَا فِي الْجَوِّ، فَوُجِدَ فَوْقَ رَأْسِي. **وَالْقَدِيمُ سُبْحَانَهُ عَالٍ عَلَىٰ عَرْشِهِ لَا قَاعِدٌ وَلَا قَائِمٌ وَلَا مُمَاسٌّ وَلَا مُبَايَنٌ عَنِ الْعَرْشِ، يُرِيدُ بِهِ: مُبَايَنَةَ الذَّاتِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَىٰ الِاعْتِزَالِ أَوِ التَّبَاعُدِ، لِأَنَّ الْمُمَاسَّةَ وَالْمُبَايَنَةَ الَّتِي هِيَ ضِدُّهَا، وَالْقِيَامُ وَالْقُعُودُ مِنْ أَوْصَافِ الْأَجْسَامِ،** وَاللهُ ﷻ أَحَدٌ صَمَدٌ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَىٰ الْأَجْسَامِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ.

وَحَكَىٰ الْأُسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنُ فُورَكٍ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ: اسْتَوَىٰ بِمَعْنَىٰ: عَلَا، ثُمَّ قَالَ: **وَلَا يُرِيدُ بِذَلِكَ عُلُوًّا بِالْمَسَافَةِ وَالتَّحَيُّزِ وَالْكَوْنِ فِي مَكَانٍ مُتَمَكِّنًا فِيهِ،** وَلَكِنْ يُرِيدُ مَعْنَىٰ قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الملك:١٦] أَيْ: مَنْ فَوْقَهَا عَلَىٰ مَعْنَىٰ نَفْيِ الْحَدِّ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَحْوِيهِ طَبَقٌ أَوْ يُحِيطُ بِهِ قُطْرٌ، وَوُصِفَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بِذَلِكَ بِطَرِيقَةِ الْخَبَرِ، فَلَا نَتَعَدَّىٰ مَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ.

قُلْتُ: وَهُوَ عَلَىٰ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ ...

وَقَدْ أَشَارَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ إِلَىٰ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِكَايَةً، فَقَالَ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ، وَلَا يُقَالُ: لَمْ يَزَلْ مُسْتَوِيًا عَلَىٰ عَرْشِهِ، كَمَا أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْأَشْيَاءَ قَدْ حَدَثَتْ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، وَلَا يُقَالُ: لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِأَنْ قَدْ حَدَثَتْ، وَلَمَّا حَدَثَتْ بَعْدُ، قَالَ: وَجَوَابِي هُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَنَّ اللهَ مُسْتَوٍ عَلَىٰ عَرْشِهِ وَأَنَّهُ فَوْقَ الْأَشْيَاءَ بَائِنٌ مِنْهَا، بِمَعْنَىٰ أَنَّهَا لَا تَحُلُّهُ وَلَا يَحُلُّهَا، وَلَا يَمَسُّهَا وَلَا يُشْبِهُهَا، وَلَيْسَتِ الْبَيْنُونَةُ بِالْعُزْلَةِ تَعَالَىٰ اللهُ رَبُّنَا عَنِ الْحُلُولِ وَالْمُمَاسَّةِ عُلُوًّا كَبِيرًا.

قَالَ: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنَّ الِاسْتِوَاءَ صِفَةُ اللهِ تَعَالَىٰ تَنْفِي الِاعْوِجَاجَ عَنْهُ،

وَفِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُتَأَخِّرِي أَصْحَابِنَا ذَهَبُوا إِلَىٰ أَنَّ الِاسْتِوَاءَ هُوَ الْقَهْرُ وَالْغَلَبَةُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّحْمَنَ غَلَبَ الْعَرْشَ وَقَهَرَهُ، وَفَائِدَتُهُ الْإِخْبَارُ عَنْ قَهْرِهِ مَمْلُوكَاتِهِ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْهَرْهُ، وَإِنَّمَا خَصَّ الْعَرْشَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَمْلُوكَاتِ، فَنَبَّهَ بِالْأَعْلَىٰ عَلَىٰ الْأَدْنَىٰ». انتهىٰ

قلت: خلاصة ما ذكره هنا البيهقي أن متقدمي الأشاعرة علىٰ ثلاث أقوال:

أولها: التفويض.

الثاني: فعل فعلا في العرش سماه استواء.

الثالث: عال علىٰ عرشه من غير مماسة ولا قعود ولا مسافة وغيرها من القيود الفلسفية.

وذكر قولا رابعا منسوبا لمتأخريهم وهو أن الإستواء بمعنىٰ القهر والغلبة.

وقال أبو بكر الباقلاني في كتابه الإنصاف (ص ٣٩): «فمن ذلك أنه تعالىٰ متقدس

عن الاختصاص بالجهات والاتصاف بصفات المحدثات وكذلك لا يوصف بالتحول والانتقال ولا القيام ولا القعود لقوله تعالىٰ: "ليس كمثله شيئ".

وقوله: "ولم يكن له كفؤا أحد".

ولأن هذه الصفات تدل علىٰ الحدوث والله تعالىٰ يتقدس عن ذلك.

فإن قيل أليس قد قال "الرحمن علىٰ العرش استوىٰ" ؟

قلنا بلىٰ قد قال ذلك ونحن نطلق ذلك وأمثاله علىٰ ما جاء في الكتاب والسنة **لكن ننفي عنه أمارة الحدوث** ونقول استواؤه لا يشبه استواء الخلق **ولا نقول إن العرش له قرار ولا مكان لأن الله تعالىٰ كان ولا مكان فلما خلق المكان لم يتغير عما كان.**

وقال أبو عثمان المغربي يوماً لخادمه محمد المحبوب: لو قال لك قائل: أين معبودك ؟ ماذا كنت تقول له ؟ فقال: أقول حيث لم يزل ولا يزول. قال: فإن قال: فأين كان في الأزل ؟ ماذا تقول ؟ فقال: أقول حيث هو الآن.

يعني: إنه كما كان ولا مكان.

وقال أبو عثمان: كنت أعتقد شيئًا من حديث الجهة، فلما قدمت بغداد وزال ذلك عن قلبي فكتبت إلىٰ أصحابنا: **إني قد أسلمت جديداً**».

قال أبو سعيد الدارمي في «نقضه على بشر المريسي» -وهو يدفع هذا التقرير الأشعري الكلابي-: «**وَأَمَّا قَوْلُكَ: غَيْرُ بَائِنٍ بِاعْتِزَالٍ، وَلَا بِفُرْجَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ**، فَقَدْ كَذَبْتَ فِيهِ وَضَلَلْتَ، عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، **بَلْ هُوَ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ بِفُرْجَةٍ بَيِّنَةٍ، وَالسَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْأَرْضِ، وَهُوَ يَعْلَمُ مِنْ فَوْقِ عَرْشِهِ مَا هُمْ عَامِلُونَ**، لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ مِنْهُمْ خَافِيَةٌ كَمَا أَنْبَأَنَا الله تَعَالَىٰ وَرَسُولُهُ، وَأَصْحَابُ رَسُولِهِ -

ﷺ -.

وَأَمَّا قَوْلُكَ: كَجِسْمٍ عَلَىٰ جِسْمٍ، فَإِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ كَجِسْمٍ عَلَىٰ جِسْمٍ. لَكِنَّا نَقُولُ: رَبٌّ عَظِيمٌ، وَمَلِكٌ كَبِيرٌ، نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، وَإِلَهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَلَىٰ عَرْشٍ مَخْلُوقٍ عَظِيمٍ فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَة دون مَا سواهَا مِنَ الأَمَاكِنِ، **مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ بِذَلِكَ كَانَ كَافِرًا بِهِ وَبِعَرْشِهِ**».

فالمقصود أن مذهب ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري ومتقدمي أصحابه مخالفون في حقيقة الإثبات الإسلامي لصفة علو الله تعالىٰ الذاتي واستوائه سبحانه علىٰ عرشه لأن إثباتهم كلامي فلسفي مخالف لما عليه العامة.

قال عبد الله في السنة: حَدَّثَنِي عَبَّاسٌ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا شَاذُّ بْنُ يَحْيَىٰ، سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَقِيلَ، لَهُ: مَنِ الْجَهْمِيَّةُ؟ فَقَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّحْمَنَ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ **خِلَافِ مَا يَقِرُّ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ**».

هذا ما يتعلق بهذه المسألة وقد أطلت فيها قليلا نظرا لما شاع من أن أوائل الكلابية والأشعري يثبتون العلو كما يثبته أهل الحديث ...

وهذا غلط علمي شائع في تقييم بدعة الأشعرية لأن إثباتهم كلامي فلسفي وليس إسلاميا سلفيا كما سبق معنا.

-وأما الطور الأشعري الإعتزالي والطور الأشعري الفلسفي وهو ما يصطلح عليه بالمتأخرين **فهم مصرحون بنفي العلو الحسي جملة وتفصيلا ويحرفون دلالة الإستواء بمعاني مأخوذة من المعتزلة.**

قال الجويني -وهو رأس المتأخرين -في كتابه التبصرة باب الإيمان (ص ١٨٣): «أن يعتقد -يقصد المكلف -...وأنه ليس كمثله شيء وتحقيقه أنه لا يتصور في الوهم وما دونه يقبل هذه الصفة **والنهاية منفية عنه** ...

وأنه قائم بنفسه مستغن عن مكان يقله وعن جسم يحله ليس له تحت فيكون تحته ما يسنده ولا فوق فيكون فوقه ما يمسكه ولا جانب يعضده أو يزاحمه ...

قال وربما يتلو أي آية أو يقرع سمعك خبر فيستولي علىٰ خاطرك عدوك كمثل آيات الصفات **والاستواء علىٰ العرش** واليد والعين وحديث النزول وما أشبه ذلك

فمتىٰ أشكل عليك لفظ شرعي في صفات الذات فاصرف ذلك اللفظ إلىٰ الفعل...

ومن أثبت له مكانا مخصوصاً أو جعل العرش له قراراً

قيل له **كيف يكون العرش له قرار من حيث المكان ...**».

وقال شيخ مشايخ الجويني وهو عبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين (ص ١١٤): «والصحيح عندنا تأويل العرش في هذه الآية علىٰ معنىٰ الملك **كأنه أراد أن الملك ما استوىٰ لأحد غيره**».

قَالَ الإمام أَبُو سَعِيدٍ الدارمي في الرد علىٰ الجهمية: «فَقَالَ لِي زَعِيمٌ مِنْهُمْ كَبِيرٌ: لَا، **وَلَكِنْ لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، يَعْنِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا فِيهِنَّ، سَمَّىٰ ذَلِكَ كُلَّهُ عَرْشًا لَهُ، وَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ جَمِيعِ ذَلِكَ كُلِّهِ.**

قُلْتُ: **لَمْ تَدَعُوا مِنْ إِنْكَارِ الْعَرْشِ وَالتَّكْذِيبِ بِهِ غَايَةً**، وَقَدْ أَحَاطَتْ بِكُمُ الْحُجَجُ مِنْ حَيْثُ لَا تَدْرُونَ».

وقال الغزالي في الاقتصاد (ص ٣٨): «ندعي أن الله تعالىٰ **منزه عن أن يوصف بالاستقرار علىٰ العرش**، فإن كل متمكن علىٰ جسم ومستقر عليه مقدر لا محالة».

وقال في كتابه الإحياء (ص١/ ١٠٨): «تعالىٰ-أي الله-عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان **وهو الآن علىٰ ما عليه كان**».

ومن أوائل من نعش هذه العبارة الفلسفية الإلحادية وهي: [الله لا داخل العالم ولا خارجه لا متصل ولا منفصل] هو أبو حامد الغزالي كما في الإقتصاد والإحياء وغيرهما وهذا من أعظم الدلائل علىٰ أنه قائل بوحدة الوجود.

ثم كررها الرازي من بعده وأسس عليها التجهم الغالي فهي عبارة أنكرها ابن كلاب نفسه وهي مقالة شرذمة لا عقول لهم.

قال الإمام أبو عاصم خشيش بن أصرم النسائي في كتابه الإستقامة [(١)] «وَمِنْهُم صنف -أي الجهمية - **قَالُوا لَا نقُول إِن الله بَائِن من الْخلق وَلَا غير بَائِن وَلَا فَوْقهم وَلَا تَحْتهم وَلَا بَين أَيْمَانهم وَلَا عَن شمائلهم** وَلَا هُوَ أعظم من بعوض وَلَا قراد وَلَا أَصْغَر مِنْهَا وَلَا نقُول هَذَا».

وقال أيضا: «ومنهم فرق يقولون: إنّ الله لا شيءَ، ولا في شيءٍ، ولا يقع عليه صفة شيءٍ، ولا معرفة شيءٍ، ولا تَوَهّم شيءٍ».

قال: «وجاء رجل إلىٰ بِشْر المريسيّ فقال له كلامًا لا أحفظه عليه

---

(١) وكتاب الإستقامة هو في حكم المفقود وقد وفقني الله لجمعه ثم لما بلغني أن له مخطوطة توقفت عن نشره لعل الله الكريم ييسر الوقوف عليها برحمته إنه سميع قريب

فقال بِشْر: **تَوَهَّمْ صحراء فيها نخلة لا شرقيّة ولا غربيّة، لا في الأرض ولا في السّماء، فكذلك الله تعالىٰ.**

فقال العبّاس بن محمّد: **هذا هو الكُفْر بعَيْنِه، وإنّما تدور علىٰ التّعطيل المحْض،** فقال له الرَّجُل: يا بشر، هذا -والله- هو العَدَم، فقالَ: نعْم، الجهلُ به هو المعرفة».

وقد قال ابن كلاب بإنكارها علىٰ قائلها وهو شيخ الطائفة الأشعرية كما نقله ابن فورك في مقالاته (ص ٦٨): «**وأخرج من النظر والخبر قول من قال: لا هو في العالم ولا خارجًا منه فنفاه نفيًا مستويًا**؛ لأنه لو قيل له: **صِفْهُ بالعدم، ما قدر أن يقول أكثر من هذا.** وردَّ أخبار الله نصًّا، وقال في ذلك ما لا يجوز في نص ولا معقول، وزعم أن هذا هو التوحيد الخالص، والنفي الخالص عندهم هو الإثبات الخالص، وهم عند أنفسهم قيَّاسون».

فالمقصود أن الأشعرية المتأخرين النظار عامتهم علىٰ هذا القول الذي أول من صاغ جمله وتراكيبه الغزالي ثم تبعه عليه الرازي في غالب ما كتب ونصره وهو قول إلحادي منكر حتىٰ ابن كلاب شيخ الأشعرية أنكره وقال أنه قول بالعدمية كما تقدم.

أما من زاد علىٰ هذا القول التصوف الفلسفي كالغزالي فغالبهم قائل بوحدة الوجود أو الحلول والإتحاد وهو القول المنتشر بين عبادهم وزهادهم والله المستعان.

ثانيا: مسألة صفة الكلام

اعلم -وفقك الله- أن هذه المسألة هي من أعظم ما أخذ علىٰ ابن كلاب والأشعري وأصحابهما **وهي محل وفاق في أصلها بين عموم الأطوار**.

قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٣٨٠): «وقال ابن كلاب: إن الله لم يزل متكلماً والكلام **من صفات النفس** كالعلم والقدرة».

وقال أيضا «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٤٢١): «قال عبد الله بن كلاب: إن الله -سبحانه -لم يزل متكلماً وأن كلام الله -سبحانه -صفة له قائمة به وأنه قديم بكلامه وأن كلامه قائم به كما أن العلم قائم به والقدرة قائمة به وهو قديم بعلمه وقدرته **وأن الكلام ليس بحروف ولا صوت** ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير وأنه معنىٰ واحد بالله -ﷻ-».

وقال ابن فورك في مجرد مقالات الأشعري (ص ٦٠): «كان يقول إن كلام الله تعالىٰ صفة له قديمة لم يزل قائما بذاته رافعا للسكوت والخرس والآفة عنها وإن ذلك ليس بصوت ولا حرف...وكان لا يفرق بين العبارة والتلاوة ويمنع لفظ الحكاية... ولم يختلف مذهبه في أن الكلام شاهدا أو غائبا معنىٰ غير الحروف والأصوات».

وجاء في «الملل والنحل» (١/ ٩٦): «والكلام عند الأشعري **معنىٰ قائم بالنفس** سوىٰ العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالمتكلم عنده من قام به الكلام».

فالخلاصة أن ابن كلاب والأشعري يثبتون كلاما معنويا قائم بالذات ليس بحرف ولا صوت.

قال عبد الله في السنة (٥٣٢ -٥٣٤): سألت أبي رحمه الله عن قوم يقولون: لما كلم الله موسىٰ **لم يتكلم بصوت**. وقال أبي: بل إن ربك تكلم بصوت هذِه الأحاديث، نرويها كما جاءت.

قال عبد الله: وقال أبي رحمه الله: حديث ابن مسعود -رضي الله عنه-ربه "إذا تكلم الله عز وجل سمع له صوت كجر السلسلة علىٰ الصفوان" قال أبي: وهذا الجهمية تنكره.

وقال أبي: هؤلاء كفار يريدون أن يموهوا علىٰ الناس، من زعم أن الله عز وجل لم يتكلم فهو كافر. ألا إنا نروي هذِه الأحاديث كما جاءت.

قال الخلال في السنة: وأنبأنا أبو بكر المروزي: سمعت أبا عبد الله وقيل له: إن عبد الوهاب قد تكلم وقال: **من زعم أن الله كلم موسىٰ بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام**

فتبسم أبو عبد الله وقال (ما أحسن ما قال**!** عافاه الله**!**)

ولذلك جهم الإمام أحمد الحارث المحاسبي وهو من أصحاب ابن كلاب وكان من أشد الناس عليه وعلىٰ أصحابه.

قال الحاكم: «سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق -يعني الصبغي -يقول: لما وقع من أمرنا ما وقع ووجد بعض المخالفين -يعني المعتزلة -الفرصة في تقرير مذهبهم بحضرتنا، قال أبو علي الثقفي للإمام: ما الذي أنكرت من مذاهبنا أيها الإمام حتىٰ نرجع عنه؟ قال: ميلكم إلىٰ مذهب الكلابية، **فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس**

علىٰ عبد الله بن سعيد وعلىٰ أصحابه مثل الحارث المحاسبي وغيره».[(١)]

قال المروذي: «إن أبا عبد الله ذكر حارثًا المحاسبي، قال أبو عبد الله: حارث أصل البلية -يعني حوادث كلام جهم- ما الآفة إلا حارث».[(٢)]

قال الْحُسَيْن بْن عبد الله الخِرَقِيّ: سَأَلت المَرُّوذيّ عن ما أنكَر أبو عبد الله علىٰ المُحَاسبيّ فقال: قلت لأبي عبد الله: قد خرج المُحاسبيّ إلىٰ الكوفة فكتب الحديث وقال: أَنَا أتوب مِن جميع ما أنكر عليّ أبو عبد الله.

فقال: ليس لحارث توبة. يشهدون عليه بالشّيء ويجحد؛ إنّما التَّوبة لمن اعترف. فأمّا من شُهِد عليه وجَحَد فليس له توبة.

ثم قال: احذروا حارث ما الآفة إلا بحارث.

فقلت: إنّ أَبَا بَكْر بْن حَمَّاد قال لي: إنّ الحارث مرَّ به ومعه أبو حفص الخصّاف. قال: فقلت له: يا أَبَا عبد الله، تقول: إنّ كلام الله بصوت.

فقال لأبي حفص: أجِبْه. فقال أبو حفص: مَتَىٰ قلت بصوتٍ احتجتَ أن تقول بكذا وكذا.

فقلت للحارث: إيش تقول أنت؟

قال: قد أجابك أبو حفص.

فقال: أبو عبد الله أحمد بْن حنبل: **أَنَا من اليوم أُحذّر عن حارث؛** حَدَّثَنَي

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٨٠)

(٢) «الجامع لعلوم الإمام أحمد -الرجال» (١٦/ ٤٠١)

الْمُحَارِبِيُّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: إِذَا تَكَلَّمَ اللهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ». (١)

قال أَبُو بَكْر الخلال فِي كتاب السنة: عَن أحمد بْن حنبل أنه قَالَ **حذروا من الحارث أشد التحذير الحارث أصل البلية يعني فِي حوادث كلام جهم ذاك جالسه فلان وفلان وأخرجهم إِلَىٰ رأي جهم مَا زال مأوىٰ أصحاب الكلام** حارث بمنزلة الأسد المرابط أنظر أي يوم يثب علىٰ الناس.

قال عَلِيّ بْن أبي خالد قلت: لأحمد إن هذا الشيخ لشيخ حضر معنا هو جاري وقد نهيته عَنْ رجل ويحب أن يسمع قولك فيه حرث القصير يعني حارثا المحاسبي كنت رأيتني معه منذ سنين كثيرة.

فقلت: لي لا تجالسه ولا تكلمه فلم أكلمه حتىٰ الساعة وهذا الشيخ يجالسه فما تقول فيه فرأيت أَحْمَد قد أحمر لونه وانتفخت أوداجه وعيناه وما رأيته هكذا قط ثم جعل ينتفض ويقول ذاك فعل الله به وفعل ليس يعرف ذاك إلا من خبره وعرفه أويه أويه أويه **ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره وعرفه ذاك جالسه المغازلي ويعقوب وفلان فأخرجهم إلىٰ رأي جهم هلكوا بسببه.**

فقال: له الشيخ يا أبا عَبْد الله يروي الحديث ساكن خاشع من قصته ومن قصته فغضب أَبُو عَبْدِ اللهِ وجعل يقول لا يغرك خشوعه ولينه ويقول لا تغتر بتنكيس

---

(١) «تاريخ الإسلام» (٥/ ١١٠٦)

وبعد هذا قال الذهبي [قلت: وبعد هذا فرحِم الله الحارث، وأين مثل الحارث؟].

قلت -أي الكثيري-: وأين مثلك في العناد والترقيع ؟

رأسه فإنه رجل سوء ذاك لا يعرفه إلا من قد خبره لا تكلمه ولا كرامة له كل من حدث بأحاديث رَسُول اللهِ -ﷺ -وكان مبتدعا تجلس إليه لا ولا كرامة ولا نعمىٰ عين وجعل يقول ذاك ذاك». [(١)]

ويقال أيضا أن الكلابية والأشعرية هم لفظية بل من غلاة اللفظية ولا يغرنك قولهم أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا ردهم علىٰ المعتزلة المصرحين بخلق القرآن كما يفعله ابن كلاب والأشعري وأصحابهم كالباقلاني وابن فورك وغيرهم.

فهم منكرون أن القرآن تكلم الله به وخرج منه بحرف وصوت كما تقدم.

وأيضا القرآن المنزل إلىٰ الأرض ليس كلام الله بل هو حكاية أو عبارة عن المعنىٰ القائم بالنفس.

فمن أجل ذا هم مصرحون بخلق التلاوة واللفظ والحروف.

جاء في كتاب المتوسط في الإعتقاد لابن العربي (ص٢٢٦): «قال ابن كلاب لفظي بالقرآن مخلوق وقراءتي له مخلوقة».

وابن كلاب قائل بخلق الإيمان أيضا.

قال أبو الحسن الأشعري في رسالته في الإيمان (ص ٨٦-٨٧): «فممن ذهب إلىٰ أنه مخلوق -أي الإيمان- حارث المحاسبي وجعفر بن حرب وعبد الله بن كلاب».

قال الجويني في الإرشاد (ص ١١٦): «فإن معنىٰ قولهم – يعني القائلين بخلق القرآن وهم الجهمية – هذه العبارات كلام الله أنها خلقه **ونحن لا ننكر أنها خلق الله**

---

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ (١/ ٢٣٣).

ولكن نمتنع من تسمية خالق الكلام متكلما به **فقد أطبقنا على المعنىٰ وتنازعنا بعد الاتفاق في تسميته** والكلام الذي يقضي اهل الحق بقدمه هو الكلام القائم بالنفس».

وقال الباجوري في في تحفة المريد (ص ١٠٦): «ومذهب أهل السنة – يعني به الجهمية – أن القرآن بمعنىٰ الكلام النفسي ليس مخلوقا **و أما القرآن بمعنىٰ اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق**».

قال الشيخ ابن بطة العكبري في الإبانة: «وَاعْلَمُوا رَحِمَكُمُ اللهُ أَنَّ **صِنْفًا مِنَ الْجَهْمِيَّةِ** [(١)] اعْتَقَدُوا بِمَكْرِ قُلُوبِهِمْ، وَخُبْثِ آرَائِهِمْ، وَقَبِيحِ أَهْوَائِهِمْ، أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، فَكَنَّوْا عَنْ ذَلِكَ بِبِدْعَةٍ اخْتَرَعُوهَا، تَمْوِيهًا وَبَهْرَجَةً عَلَىٰ الْعَامَّةِ، لِيَخْفَىٰ كُفْرُهُمْ، وَيُسْتَغْمَضَ إِلْحَادُهُمْ عَلَىٰ مَنْ قَلَّ عِلْمُهُ، وَضَعُفَتْ نَحِيزَتُهُ، فَقَالُوا: **إِنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي تَكَلَّمَ اللهُ بِهِ وَقَالَهُ، فَهُوَ كَلَامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهَذَا الَّذِي نَتْلُوهُ وَنَقْرَؤهُ بِأَلْسِنَتِنَا، وَنَكْتُبُهُ فِي مَصَاحِفِنَا لَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللهِ، هَذَا حِكَايَةٌ لِذَلِكَ، فَمَا نَقْرَؤُهُ نَحْنُ حِكَايَةٌ لِذَلِكَ.**

الْقُرْآنِ بِأَلْفَاظِنَا نَحْنُ، وَأَلْفَاظُنَا بِهِ مَخْلُوقَةٌ، فَدَقَّقُوا فِي كُفْرِهِمْ، وَاحْتَالُوا لِإِدْخَالِ الْكُفْرِ عَلَىٰ الْعَامَّةِ بِأَغْمَضِ مَسْلَكٍ، وَأَدَقِّ مَذْهَبٍ، وَأَخْفَىٰ وَجْهٍ، فَلَمْ يَخْفَ ذَلِكَ بِحَمْدِ اللهِ وَمَنِّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ عَلَىٰ جَهَابِذَةِ الْعُلَمَاءِ وَالنُّقَّادِ الْعُقَلَاءِ، حَتَّىٰ بَهْرَجُوا مَا دَلَّسُوا، وَكَشَفُوا الْقِنَاعَ عَنْ قَبِيحِ مَا سَتَرُوهُ، فَظَهَرَ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ كُفْرُهُمْ وَإِلْحَادُهُمْ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: كَتَبْتُ رُقْعَةً فَأَرْسَلْتُ بِهَا إِلَىٰ أَبِي عَبْدِ اللهِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ مُتَوَارٍ، فَأَخْرَجَ إِلَيَّ جَوَابَهُ مَكْتُوبًا فِيهِ: قُلْتُ: رَجُلٌ يَقُولُ:

---

(١) يقصد بهم الكلابية شيوخ الأشعرية.

التِّلَاوَةُ مَخلُوقَةٌ، وَأَلْفَاظُنَا بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقَةٌ، وَالْقُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَمَا تَرَىٰ فِي مُجَانَبَتِهِ؟ وَهَلْ يُسَمَّىٰ مُبْتَدِعًا؟ وَعَلَىٰ مَا يَكُونُ عَقْدُ الْقَلْبِ فِي التِّلَاوَةِ وَالْأَلْفَاظِ؟ وَكَيْفَ الْجَوَابُ فِيهِ؟ قَالَ: " هَذَا يُجَانَبُ، **وَهُوَ فوق الْمُبْتَدِعِ، وَمَا أُرَاهُ إِلَّا جَهْمِيًّا، وَهَذَا كَلَامُ الْجَهْمِيَّةِ**، الْقُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ. قَالَتْ عَائِشَةُ: تَلَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [سورة آل عمران:٧] الْآيَةُ، قَالَ: فقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَاحْذَرُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ عَنَىٰ اللهُ ﷻ، فَالْقُرْآنُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ».

وأما ما يقوله الأشعري وأصحابه كالباقلاني وابن فورك والغزالي بأن القرآن محفوظ في الصدور ومتلو بالألسن ونحو ذلك فهو يقصدون معنىٰ مجازيا محفوظ أي معلوم ومتلو مذكور هكذا عندهم.

وفي «رسالة السجزي إلىٰ أهل زبيد في الرد علىٰ من أنكر الحرف والصوت» (ص٢٠٦): «فإن زعموا أنهم يقرون بأنها قرآن.

قيل لهم: إنما يقرون بذلك علىٰ وجه المجاز، فإن من مذهبهم أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقة، والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك لم يخاطب وإذا كانت حروفـًا مخلوقة لم يجز أن يكون قرآنـًا غير مخلوق».

ولا يغرنك أيضا إطلاق الأشعري و أصحابه أن كلام الله مسموع.

كما قال الجويني في كتابه الإرشاد (ص ١٣٣): «كلام الله مسموع في إطلاق المسلمين».

فمراد الأشاعرة بمسموع أي مفهوم كما شرحه ابن فورك في مجرد مقالات

الأشعري (ص ٦١)، والباقلاني في الإنصاف (ص ٩٠)، و ابن العربي في المتوسط (ص ٢٣٢)، وغيرهم.

فمن فضائح الأشعرية أنهم كانوا لا يظهرون بصراحة أن القرآن لم ينزل وإذا سئلوا عن ذلك قالوا نزول بلاغ لا نزول انتقال وهذه تلبيس وتدليس يقضي بجعل النزول شيئا معنويا لا حسيا حقيقيا كما جاء في حاشية المتوسط لابن العربي (ص ٢٣٢).

والخلاصة أن الأشعرية في جميع أطوارها موافقون للجهمية في المسائل المتعلقة بصفة الكلام والله المستعان.

ثالثا: مسألة صفات الله تعالى ومنها ما يفعله الله بمشيئته وقدرته

اعلم – وفقك الله – أن ما عليه الأشعرية في جميع أطوارها [الكلابي والمعتزلي والفلسفي] تجعل الصفات علىٰ نوعين:

١–صفات ذاتية وهي الصفات القديمة الملازمة لذات الله كالعلم والحياة ونحوها [(١)]

٢–صفات فعل لا تقوم بالله تعالىٰ أبدا بل هي عين مفعولاته أي مخلوقة. [(٢)]

أولا: الصفات الذاتية في الطور الأشعري الكلابي

جاء في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٧٣): «وقال عبد الله بن كلاب: أطلق اليد والعين والوجه خبراً لأن الله أطلق ذلك ولا أطلق غيره فأقول: **هي صفات الله** –ﻷ– **كما قال في العلم والقدرة والحياة أنها صفات**».

وقال أبو الحسن الأشعري في الإبانة: «الباب السادس الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين ...».

ثم ذكر نصوصا في ذلك ثم قال: «فأخبر تعالىٰ أن له وجها وعينا **ولا تكيَّف**

---

(١) وهناك خلاف بين الأطوار الأشعرية في عدد ما يثبت من الصفات الذاتية فالطور الكلابي المتقدم أكثر إثباتا من الطور الإعتزالي والطور الفلسفي المتأخر وانتبه أن الإثبات هنا هو الإثبات الكلامي الفلسفي لا الإسلامي السلفي.

(٢) وهذا إجماع بين الأطوار كلها أنه ليس لله فعل اختياري هو صفة له يقوم به و يفعله بمشيئته وقدرته.

ولا تحد».

وهو الذي نقله ابن فورك عن أبي الحسن في مجرد مقالات الأشعري (ص ٤٠).

فإطلاق إثبات الصفات الخبرية نسب أيضا للقلانسي.[(١)]

وهو مذهب تلاميذ الأشعري كابن خفيف في كتابه الإعتقاد الصغير وابن مهدي الطبري في كتابه الأحاديث المشكلة

وكذلك قال به تلاميذ تلاميذه خاصة العراقيين كالباقلاني كما في كتابه التمهيد (ص ٢٥٨).

والمهم في ذلك أن تعلم أن هذا الإثبات الكلامي لا يتوافق مع طريقة أهل الحديث والأثر وذلك من وجهين:

- **أحدهما**: أن الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعينين يثبتونها معان مجردة قائمة بالموصوف وليست صفات معينة قائمة بالموصوف متميزة بحيث نميز صفة اليدين عن صفة العينين عن صفة الرجلين كما هي طريقة أهل الحديث والأثر.

قال ابن فورك في مجرد المقالات (ص ٣٩): «ويأبىٰ في صفات الله القائمة به أن يقال إنها أغيار أو مختلفة أو متفقة».

وهذا يكشف لك -أيها القارئ- الوهم الكبير والسردية العصرية الفاشية أن أبا الحسن الأشعري تاب وراجع مذهب السلف ...

وإنما اغتر من اغتر حين أجرىٰ الأشعري ظواهر الصفات الخبرية رسما ثم

---

(١) قاله عبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين (ص ١١١).

يجعلها صفات معنوية لا عينية قائمة بالموصوف يتحقق بها التمايز والتباين.

وممن اغتر بهذا الإثبات الكلامي ابن كثير المفسر حين ترجم للأشعري.

فقال كما في «طبقات الشافعيين» (ص٢١٠): «قلت: ذكروا للشيخ أبي الحسن الأشعري ... ثلاثة أحوال:

أولها: حال الاعتزال، التي رجع عنها لا محالة.

والحال الثاني: إثبات الصفات العقلية السبعة، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الجبرية كالوجه، واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك.

والحال الثالثة: **إثبات ذلك كله من غير تكييف، ولا تشبيه، جريا علىٰ منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرا**، وشرحه القاضي الباقلاني، ونقلها أبو القاسم ابن عساكر، وهي التي مال إليها الباقلاني، وإمام الحرمين، وغيرهما من أئمة الأصحاب المتقدمين، في أواخر أقوالهم، والله أعلم». انتهىٰ

وهذا عدم تحقيق وقلة تدقيق فالطريقة التي في الإبانة هي طريقة ابن كلاب لا طريقة السلف.

ولعل ابن كثير المفسر اغتر بظاهر الإمرار اللفظي مع عدم إظهار التأويل التفصيلي الموجود في الإبانة فاشتبهت عليه فظنها طريقة السلف.

ثم يقال أيضا إن الجويني رجع من التحريف التفصيلي الإعتزالي إلىٰ التحريف المجمل التفويضي فلا علاقة له بمذهب السلف أصلا بل هو في تجهمه هائم.

فعجيب من ابن كثير المفسر هذا التساهل في تثبيت عقيدة السلف لمن لا يحققها

وهو رجل مطلع على السنن والأخبار بل هذه خلاف منهجية شيخه ابن تيمية الحفيد **حيث قال في «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (١/ ٣٥٥):**

«الوجه الحادي والأربعون: وهو قوله: «معلوم أن اليد والوجه بالمعنى الذي ذكروه مما لا يقبله الوهم والخيال.

إما أن يريد به المعنى **الذي يذكره المتكلمة الصفاتية الذين يقولون: هذه صفات معنوية، كما هو قول الأشعري والقلانسي** وطوائف من الكرامية وغيرهم، وهو قول طوائف من الحنبلية وغيرهم ...»».

- **ثانيها**: أن هذا الإثبات مقيد بقيود فلسفية كلامية من نفي الجسمية ولوازمها وهو مبطل للقدر المشترك المعنوي ورفع له كما تقدم.[(١)]

ثانيا: الصفات الذاتية في الطور الأشعري الإعتزالي والطور الأشعري الفلسفي

وفي هذا الطور شاع النفي الصريح للصفات ولم يعد هناك ذكر للإثبات الكلامي كما في الطور الأشعري الكلابي المتقدم ولكن يذكر اختيارا في المذهب قل من يأخذ به.

---

(١) المتكلمون الأشاعرة لا يرفعون القدر المشترك المعنوي بالكلية عن عموم الصفات ولكن عندهم تفصيل:

-فما ينفونه مطلقا من الصفات ينفون القدر المشترك مطلقا ومن كل وجه كالأفعال الإختيارية ويرون القدر المشترك المعنوي فيه تشبيها وتمثيلا.

-وما يثبتونه من الصفات إثباتا كلاميا مقيدا بنفي الجسمية ولوازمها فتجدهم يقيدون القدر المشترك المعنوي فيه من أجل ذلك يقع منهم التناقض والإضطراب حول حقيقة القدر المشترك المعنوي.

والمقصود بالنفي أي التنصيص علىٰ أن أصل الإمرار ممتنع بل الأصل النفي لوجود المعارض العقلي الفلسفي.

وهذه الطريقة المريسية في التحريف التفصيلي شاعت في الأشعرية الخراسانيين خاصة وغيرهم كابن فورك كما في كتابه مشكل الحديث.

وحفيده تـ ٤٨٧ هـ كما في كتابه النظامي في أصول الدين.

والجويني كما في كتابه الإرشاد والشامل، وتابعه متأخرو الأشاعرة كالرازي والآمدي.

ومن قبل هؤلاء جميعا عبد القاهر البغدادي وهو شيخ مشايخ الجويني اختار التحريف التفصيلي للإستواء والوجه واليدين والعينين ونحوها.

قال ابن فورك الحفيد -وهو يشرح المنهج التحريفي الذي سلكه عامة المتأخرين-: «اعلم أن كل ما يرد من الخبر عن النبي ﷺ مما يوهم ظاهره التشبيه تأملنا ذلك الخبر.

فإن وجدنا ضعفا في رواته وعيبا في نقلته تركناه ولم نشتغل به.

وإن رأينا نقلة ذلك الخبر ثقاة ورواته معتمدين قبلناه وآمنا به ونفينا عن الله تعالىٰ ما يوجب تشبيهه بخلقه أو تجسيمه في وصفه أو حدوثا في ذاته وصفاته وطلبنا تأويله فإن رأينا أمرا يسوغ عليه موجب الدين واللغة جوزنا حمله عليه و إن نشأ قلنا آمنا بهذا وصدقنا به ولا نعلم تأويله والله تعالىٰ يعلم تأويله».

قلت: وهذه الطريقة المريسية التي اعتمدها غلبت وشاعت كثيرا بين الأشعرية في طورها المعتزلي وطورها الفلسفي وهي التي نقضها الإمام الدارمي بكتاب كامل

اسمه النقض.

قال الإمام أبو سعيد الدارمي في «نقضه على بشر المريسي»: «وَبَلَغَنَا أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ المَرِيسِيِّ قَالَ لَهُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الأَسَانِيدِ الجِيَادِ الَّتِي يَحْتَجُّونَ بِهَا عَلَيْنَا فِي رَدِّ مَذَاهِبِنَا، مِمَّا لَا يُمْكِنُ التَّكْذِيبُ بِهَا؟ مِثْلَ: سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُور، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَالزهْرِيّ، عَنْ سَالِمٍ، وَأَيُّوبَ وَابْنُ عَوْنٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، وَمَا أَشْبَهَهَا؟

قَالَ: فَقَالَ المَرِيسِيُّ: لَا تَرُدُّوهُ فَتُفْتَضَحُوا، وَلَكِنْ غَالِطُوهُمْ بِالتَّأْوِيلِ فَتَكُونُوا قَدْ رَدَدتُمُوهَا بِلُطْفٍ؛ إِذْ لَم يُمْكِنْكُمْ رَدُّهَا بِعُنْفٍ، كَمَا فَعَلَ هَذَا المُعَارِضُ سَوَاءً».

قال ابن تيمية الحفيد في الفتوىٰ الحموية: «وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب «التأويلات» وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه «تأسيس التقديس» ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل أبي علي الجبّائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمذاني، وأبي الحسين البصري وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه ...

فإنما بيَّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدل علىٰ ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير.

في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد علىٰ الكاذب العنيد فيما افترىٰ علىٰ الله في التوحيد» حكىٰ فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين

الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم».

وقال أيضا في «درء تعارض العقل والنقل» (٥/ ٢٣٦): «ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأول الجميع، كما فعل بشر المريسي ومحمد بن شجاع الثلجي وأبو بكر بن فورك في كتاب مشكل الحديث حتىٰ أنهم يتأولون حديث عرق الخيل وأمثاله من الموضوعات.

هذا مع أن عامة ما فيه من تأويل الأحاديث الصحيحة هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية ... ».

واعلم -وفقك الله-أن هذا المنهج التحريفي التفصيلي قائم علىٰ ثلاثة أمور أساسية:

أولا: العقل مقدم علىٰ النقل وهذا المعنىٰ واضح في كلام عبد القاهر البغدادي ومن بعده إلىٰ الرازي الذي صاغ أركانه وسماه القانون الكلي.

فهو معنىٰ حاضر ظاهر في الطبقة المتأخرة منهم ويقل التصريح به مع وجوده تضمنا في الطبقة المتقدمة أعني الطور الأشعري الكلابي.

ومن الدلائل علىٰ وجوده في الطور المتقدم رسالة استحسان الخوض في علم الكلام لأبي الحسن الأشعري.

فأقاموا عقولهم مقام النسخ للوحي والمعارضة له بفلسفات وثنية.

جاء في كتاب «رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية» (١/ ٢٦٤):

«أن أسد بن الفرات -رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ- كان يكفر بشرا المريسي ويتكلم فيه بأقبح الكلام.

وبلغه أنه وضع كتابا وسماه «بكتاب التوحيد» فقال أسد: «أو جهل الناس التوحيد حتىٰ يضع لهم بشر فيه كتابا؟ **هذه نبوة ادعاها**».

ثانيا: التزام القانون الفلسفي في نفي الجسمية ولوازمها.

ثالثا: المجاز بمعناه الفلسفي المقارن لنظرية الخيال وكسوه ثوب اللغة وما يجوز فيها تلبيسا وتعمية علىٰ عورة التحريف.

ثالثا: الصفات الفعلية في جميع أطوار الطائفة الأشعرية يتفقون على نفيها في الجملة

لا يؤمن الأشاعرة علىٰ اختلاف مدارسهم أن الله يفعل ما يشاء بقدرته فعلا هو صفة قائمة به.

بل يقولون الفعل هو المفعول والمفعول مخلوق منفصل عن الله تعالىٰ ليس صفة له أو يجعلونها قديمة أزلية لا تتعلق بمشيئته وقدرته مثل صفة النزول والضحك والفرح والمحبة والسخط والمجيء والإتيان والتجلي والتكلم ونحو ذلك من جنس الأفعال التي هي أوصاف قائمة بالله تعالىٰ يفعلها متىٰ شاء وكيف شاء.

وأصل إنكار أفعال الله الإختيارية سرىٰ لابن كلاب شيخ الأشعرية من الجهمية والمعتزلة وهؤلاء تلقوا هذه الأصول من الفلاسفة.

وقال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص١٦٩): «قال عبد الله بن كلاب: لم يزل الله عالمـاً قادراً حيـاً سميعـاً بصيراً عزيزاً عظيمـاً جليلاً متكبراً جباراً كريمـاً جواداً

واحداً صمداً فرداً باقياً أولاً رباً إلهاً مريداً كارهاً راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافراً، ساخطاً علىٰ من يعلم أنه يموت كافراً وإن كان أكثر عمره مؤمناً، محباً مبغضاً موالياً معادياً قائلاً متكلماً رحماناً بعلم وقدرة وحياة وسمع وبصر وعزة وعظمة وجلال وكبرياء وجود وكرم وبقاء وإرادة وكراهة ورضىً وسخط وحب وبغض وموالاة ومعاداة وقول وكلام ورحمة وأنه قديم لم يزل بأسمائه وصفاته، وكان يقول أن أسماء الله وصفاته لذاته ...».

وقال الأشعري أيضا وهو يذكر قول ابن كلاب وأصحابه كما في «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٠): «ويزعمون: أن الصفات قائمة بالله وأن الله لم يزل راضياً عمن يعلم أنه يموت مؤمناً ساخطاً علىٰ من يعلم أنه يموت كافراً وكذلك قوله في الولاية والعداوة والمحبة».

قال الحارث بن أسد المحاسبي وهو من أصحاب ابن كلاب في كتابه فهم القرآن (ص ٣٤٠): «والله جل ذكره لا تحدث فيه الحوادث».

وقال ابن فورك في مجرد مقالات الأشعري (ص ٤١): «فأما ما يوصف من ذلك من جهة الفعل كالاستواء والمجيء والنزول والإتيان فإن ألفاظها لا تطلق إلا سمعا ومعانيها لا تثبت إلا عقلا وتستفاد أسامي هذه الأفعال بإخباره عنها بذلك فما جاء به الكتاب أو وردت به الأخبار المتواترة أجري أمرها علىٰ ذلك وما وردت به أخبار الآحاد فإن التجويز معلق به علىٰ هذا الوجه دون القطع واليقين ...».

وهذه الطريقة مشىٰ عليها كل الأشعرية وإنما يقع الخلاف بينهم في التفاصيل كمسألة الأحوال ونحوها.

واعلم -هديت الرشد- أن هذه الطريقة التي سلكوها في صفات الأفعال هي عين طريقة الجهمية في نفي الأفعال.

قال ابن تيمية الحفيد كما في «شرح حديث النزول» (ص٦٣): «فلما كان من أصل ابن كلاب ومن وافقه، كالحارث المحاسبي، وأبي العباس القلانسي، وأبي الحسن الأشعري، والقضاة أبي بكر بن الطيب، وأبي يعلىٰ بن الفراء، وأبي جعفر السماني، وأبي الوليد الباجي وغيرهم من الأعيان، كأبي المعالي الجويني وأمثاله؛ وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهما: أن الرب لا يقوم به ما يكون بمشيئته وقدرته، ويعبرون عن هذا بأنه لا تحله الحوادث، **ووافقوا في ذلك الجهم ابن صفوان، وأتباعه من الجهمية والمعتزلة**، صاروا فيما ورد في الكتاب والسنة من صفات الرب، علىٰ أحد قولين:

إما أن يجعلوها كلها مخلوقات منفصلة عنه. فيقولون: كلام الله مخلوق بائن عنه، لا يقوم به كلام. وكذلك رضاه، وغضبه، وفرحه، ومجيئه وإتيانه، ونزوله وغير ذلك، هو مخلوق منفصل عنه، لا يتصف الرب بشيء يقوم به عندهم.

وإذا قالوا: هذه الأمور من صفات الفعل، فمعناه: أنها منفصلة عن الله بائنة، وهي مضافة إليه، لا أنها صفات قائمة به.

ولهذا يقول كثير منهم: إن هذه آيات الإضافات وأحاديث الإضافات، وينكرون علىٰ من يقول: آيات الصفات وأحاديث الصفات

وإما أن يجعلوا جميع هذه المعاني قديمة أزلية، ويقولون: نزوله ومجيئه، وإتيانه وفرحه، وغضبه ورضاه، ونحو ذلك: قديم أزلي، كما يقولون: إن القرآن قديم أزلي».

فالخلاصة: أن الأشعرية في الصفات الخبرية الذاتية كالوجه واليدين ونحوها اختلفت علىٰ ثلاثة أقوال كل واحد منها لون من التجهم:

١- الطور الأشعري الكلابي يجري الظواهر رسما ويقيد إثباتها بقيود فلسفية وحقيقة إثباتها معنوية مجردة.

٢- الطور الأشعري المعتزلي والطور الأشعري الفلسفي يحرفها تحريفا تفصيليا ويمنع الإجراء مطلقا.

٣- الأطوار الثلاثة تجوز التفويض لمعناها وهو التحريف الإجمالي.

أما الصفات التي يفعلها الله بمشيئته وقدرته فالأطوار الثلاثة لا تثبتها وتجعلها إما صفات منفصلة مخلوقة أو أزلية قديمة لا تتعلق بمشيئة الله وقدرته والله المستعان.

ومن هنا نقول نخلص أن الأشاعرة في جميع مقالاتها حول الصفات علىٰ طبقاتها وأطوارها هم جهمية منكرة للصفات فلا يثبتونها إثباتا إسلاميا سلفيا بأي وجه من الوجوه.

قال عبد الله في السنة: سَمِعْتُ أَبَا مَعْمَرٍ الْهُذَلِيَّ، يَقُولُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَ ﷻ لَا يَتَكَلَّمُ وَلَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يَغْضَبُ وَلَا يَرْضَىٰ -**وَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ**- فَهُوَ كَافِرٌ بِاللهِ ﷻ إِنْ رَأَيْتُمُوهُ عَلَىٰ بِئْرٍ وَاقِفًا فَأَلْقُوهُ فِيهَا بِهَذَا أَدِينُ اللهَ ﷻ، لِأَنَّهُمْ كُفَّارٌ بِاللهِ تَعَالَىٰ».

وجاء في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٣٩٦): «أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيْلُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ فِي كِتَابِهِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ تَمِيْمٍ اللَّبْلِيُّ بِبَعْلَبَكَّ، أَخْبَرَنَا أَبُو رَوْحٍ بِهَرَاةَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيْلَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ أَحْمَدَ المَلِيْحِيُّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدٍ الخَفَّافُ،

حَدَّثَنَا أَبُو العَبَّاسِ السَّرَّاجُ إِمْلَاءً، قَالَ: مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِأَنَّ اللهَ -تَعَالَىٰ- يَعْجَبُ، وَيَضْحَكُ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُوْلُ: مَنْ يَسْأَلُنِي، فَأُعْطِيَهُ فَهُوَ زِنْدِيْقٌ كَافِرٌ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلاَّ ضُرِبَتْ عُنُقه، وَلَا يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ المُسْلِمِيْنَ». (١)

وقال أبو حاتم الرازي: «من قال النزول غير النزول وما أشبهه فهو كافر جهمي» رواه ابن المحب في الصفات بسنده إليه.

وقال الدارمي في بيان موجبات تكفير الجهمية «الرد علىٰ الجهمية» (ص٢٠٠):

«**وَنُكَفِّرُهُمْ** أَيْضًا بِكُفْرٍ مَشْهُورٍ، وَهُوَ تَكْذِيبُهُمْ بِنَصِّ الْكِتَابِ، أَخْبَرَ اللهُ ﷻ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ، وَادَّعَتِ الْجَهْمِيَّةُ أَنَّهُ خَلَقَهُ.

وَأَخْبَرَ اللهُ ﷻ أَنَّهُ كَلَّمَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا، وَقَالَ هَؤُلَاءِ: لَمْ يُكَلِّمْهُ اللهُ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مُوسَىٰ نَفْسَ كَلَامِ اللهِ، إِنَّمَا سَمِعَ كَلَامًا خَرَجَ إِلَيْهِ مِنْ مَخْلُوقٍ ...

قَالَ هَؤُلَاءِ: لَيْسَ لِلَّهِ يَدٌ، وَمَا خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ، إِنَّمَا يَدَاهُ نِعْمَتَاهُ وَرِزْقَاهُ. فَادَّعَوْا فِي يَدَيِ اللهِ أَوْحَشَ مِمَّا ادَّعَتْهُ الْيَهُودُ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [سورة المائدة:٦٤].

وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: يَدُ اللهِ مَخْلُوقَةٌ، لِأَنَّ النِّعَمَ وَالْأَرْزَاقَ مَخْلُوقَةٌ لَا شَكَّ فِيهَا، وَذَاكَ مُحَالٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ **فَضْلًا أَنْ يَكُونَ كُفْرًا ...**

قُلْنَا: إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ مُحَالٌ مِنَ الْكَلَامِ فَضْلًا أَنْ يَكُونَ كُفْرًا.

وَنُكَفِّرُهُمْ أَيْضًا بِالْمَشْهُورِ مِنْ كُفْرِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ لِلَّهِ ﷻ وَجْهًا وَلَا سَمْعًا وَلَا

(١) قال الذهبي متحذلقا بعد إيراده هذا الأثر: قُلْتُ: لَا يُكَفَّرُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ الرَّسُولَ -ﷺ- قَالَهُ، فَإِنْ جَحَدَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَهَذَا مُعَانِدٌ -نَسْأَلُ اللهَ الهُدَىٰ- وَإِنِ اعْتَرَفَ إِنَّ هَذَا حَقٌّ، وَلَكِنْ لَا أَخُوضُ فِي مَعَانِيهِ، فَقَدْ أَحسَنَ، وَإِنْ آمَنَ، وَأَوَّلَ ذَلِكَ كُلَّه، أَوْ تَأَوَّلَ بَعْضَهُ، فَهُوَ طَرِيْقَةٌ مَعْرُوْفَةٌ.

بَصَرًا وَلَا عِلْمًا وَلَا كَلَامًا وَلَا صِفَةً إِلَّا بِتَأْوِيلِ ضُلَّالٍ، افْتُضِحُوا وَتَبَيَّنَتْ عَوْرَاتُهُمْ، يَقُولُونَ: سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعِلْمُهُ وَكَلَامُهُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ.

وَنُكَفِّرُهُمْ أَيْضًا أَنَّهُمْ لَا يَدْرُونَ أَيْنَ اللهُ، وَلَا يَصِفُونَهُ بِأَيْنَ، وَاللهُ قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَيْنَ، فَقَالَ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [سورة طه:٥] ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٨﴾﴾ [سورة الأنعام:١٨]. وَ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [سورة آل عمران:٥٥] وَ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [سورة النحل:٥٠] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [سورة الملك:١٦] وَنَحْوُ هَذَا، فَهَذَا كُلُّهُ وَصْفٌ بِأَيْنَ، وَوَصَفَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِأَيْنَ، فَقَالَ لِلْأَمَةِ السَّوْدَاءِ: «أَيْنَ اللهُ؟» فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»، وَالْجَهْمِيَّةُ تَكْفُرُ بِهِ، وَهَذَا أَيْضًا مِنْ وَاضِحِ كُفْرِهِمْ، وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ يَنْطِقُ بِالرَّدِّ عَلَيْهِمْ....

فَأَيُّ كُفْرٍ أَوْضَحُ مِمَّا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ سُوءِ مَذَاهِبِهِمْ ...».

رابعا: حقيقة الإيمان وتفسيره

اعلم -وفقك الله- أن هذه المسألة أعني تفسير الإيمان من مسائل الخلاف بين ابن كلاب وأبي الحسن الأشعري لذلك كان للكلابية قول وللأشعرية قول آخر.

قال عبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين (ص٢٤٢): «وكان عبد الله بن سعيد يقول إن الإيمان هو الإقرار بالله عزوجل وبكتبه وبرسله إذا كان ذلك عن معرفة وتصديق بالقلب فإن خلا الإقرار عن المعرفة بصحته لم يكن إيمانا».

وقد ذكره الصفار في تلخيص الأدلة (ص ٥١٥)، وغيره.

وأفاد أنه موافق لمذهب أبي حنيفة.[(١)]

وعلى هذا فابن كلاب على مذهب المرجئة المبتدعة فلم يذكر عنه أنه قال مجرد التصديق كالجهمية.

قال ابن تيمية الحفيد في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٠٨): «وَهَؤُلَاءِ الْمَعْرُوفُونَ مِثْلُ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمَا مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفَةِ كَانُوا يَجْعَلُونَ قَوْلَ اللِّسَانِ؛ وَاعْتِقَادَ الْقَلْبِ مِنْ الْإِيمَانِ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابٍ وَأَمْثَالِهِ لَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ وَلَا نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا الْإِيمَانَ مُجَرَّدُ تَصْدِيقِ الْقَلْبِ».

وقال أيضا في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٩): «وَابْنُ كِلَابٍ -نَفْسُهُ- وَالْحُسَيْنُ

(١) النقل والذي قبله مستفاد من كتاب مقالات ابن كلاب وملحقه (ص١٣١).

بْنُ الْفَضْلِ البجلي وَنَحْوُهُمَا كَانُوا يَقُولُونَ: هُوَ التَّصْدِيقُ وَالْقَوْلُ جَمِيعًا مُوَافَقَةً لِمَنْ قَالَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْكُوفِيِّينَ كَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِ».

فالشاهد أن ابن كلاب كان علىٰ مذهب مرجئة الكوفة في الجملة علىٰ أنه يخالفهم في دقائق انفرد بها عنهم.

أما أصحابه المخالفون له فهم على صنفين:

١- صنف نسب لنصرة مذهب أهل الأثر.

ذكر ذلك أبو القاسم الأنصاري في شرح الإرشاد (٣/ ٤٠٨).

وقال ابن تيمية الحفيد في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١١٩): «فَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ القلانسي وَأَبُو عَلِيٍّ الثَّقَفِيُّ وَأَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ مُجَاهِدٍ شَيْخُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَصَاحِبُ أَبِي الْحَسَنِ -فَإِنَّهُمْ نَصَرُوا مَذْهَبَ السَّلَفِ».

وقال أبو القاسم الأنصاري في كتابه شرح الإرشاد: «ومن صار من أصحابنا -يقصد الكلابية والأشعرية المتقدمة- إلىٰ أن الإيمان هو الطاعات فإنما تبعوا فيه الأخبار والآثار لا طريق العقول واللغة».

٢-وصنف نصر قول جهم وهو أبو الحسن الأشعري ومن تبعه.

قال أبو القاسم الأنصاري في كتابه شرح الإرشاد (٣/ ٤١٢): «والذي اختاره المحققون أن الإيمان هو التصديق».

وقد اختلفوا فيما بينهم حول معنىٰ التصديق وما يشترط فيه لكنه لا يخرج عن حقيقة القلب.

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوىٰ» (٧/ ١١٩): «وَالْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي نَصَرَ

قَوْلَ جَهْمٍ فِي " مَسْأَلَةِ الْإِيمَانِ " مُتَابَعَةً لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَكَذَلِكَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ».

وعليه صارت المقالات بين ابن كلاب وأصحابه وأبي الحسن الأشعري وأصحابه ثلاثة.

وقد أشار عبد القاهر البغدادي في كتابه أصول الدين إلىٰ هذه الأقوال الثلاثة فقال في (ص ٢٤٨): «وأما حقيقتهما علىٰ لسان أهل العلم فإن أصحابنا اختلفوا فيهما علىٰ ثلاثة مذاهب فقال أبو الحسن الأشعري إن الإيمان هو التصديق لله ولرسله عليهم السلام في أخبارهم ولا يكون هذا التصديق صحيحا إلا بمعرفته والكفر عنده هو التكذيب...

و وكان عبد الله بن سعيد يقول إن الإيمان هو الإقرار بالله عزوجل وبكتبه وبرسله إذا كان ذلك عن معرفة وتصديق بالقلب فإن خلا الإقرار عن المعرفة بصحته لم يكن إيمانا

وقال الباقون من أصحاب الحديث إن الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها...». انتهىٰ

وأما الذي عليه الطور الأشعري الإعتزالي والطور الأشعري الفلسفي فهو ما عليه أبو الحسن الأشعري وأكثر أصحابه هو أن الإيمان هو التصديق علىٰ معناه اللغوي كما زعموا.

وهو قول الجويني في الإرشاد والشهرستاني في الملل والنحل والغزالي في قواعد العقائد والرازي في تفسيره والآمدي في أبكارالأفكار.[١]

---

(١) مستفاد من موسوعة الفرق من موقع الدرر السنية.

والَّذي اسْتَقَرَّ عليه المَذهَبُ الأَشْعَرِيُّ ودَوَّنَه المُتَأَخِّرونَ مِن الأشاعِرةِ في كُتُبِهم: **أنَّ الإيمانَ هو التَّصْديقُ بالقَلْبِ، وأنَّ قَوْلَ اللِّسانِ شَرْطٌ لإجْراءِ الأحْكامِ في الدُّنْيا، وأنَّ عَمَلَ الجَوارِحِ شَرْطُ كَمالٍ في الإيمانِ.**(١)

وهذا المذهب الذي استقرت عليه مقالة الأشاعرة في الإيمان هو مذهب كفري عند أصحاب الحديث وأئمة السنة بلا خلاف بينهم.

قال فضيل بن عياض كما في كتاب السنة لعبد الله: يقول أهل الإرجاء: الإيمان قول بلا عمل.

ويقول الجهمية: الإيمان المعرفة بلا قول ولا عمل.

ويقول أهل السنة: الإيمان المعرفة والقول والعمل.

قَالَ وَكِيعٌ: " أَهْلُ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَالْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَالْجَهْمِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِيمَانَ الْمَعْرِفَةُ ".

وقال الطبري في التهذيب: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ شَبَّوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا رَجَاءٍ، يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا، يَقُولُ: " لَيْسَ بَيْنَ كَلَامِ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ كَبِيرَ فَرْقٍ قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: الْإِيمَانُ الْمَعْرِفَةُ بِالْقَلْبِ، وَقَالَتِ الْمُرْجِئَةُ: الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ.

وَقَالَ وَكِيعٌ: " أَحْدَثُوا هَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةُ الْجَهْمِيَّةُ -وَالْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ -وَالْمَرِّيسِيُّ جَهْمِيٌّ، وَعَلِمْتُمْ كَيْفَ كَفَرُوا، **قَالُوا: يَكْفِيكَ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا كُفْرٌ**، وَالْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا فِعْلٍ، وَهَذَا بِدْعَةٌ ".

---

(١) مستفاد من موسوعة الفرق من موقع الدرر السنية.

وقال الخلال: أخبرني محمد بن موسىٰ ومحمد بن علي: أن حمدان بن علي الوراق حدثهم قال: سألت أحمد وذكر عنده المرجئة فقلت له: إنهم يقولون:...**وفيه قال أحمد والجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه وإن لم تعمل جوارحه، وهذا كفر** إبليس قد عرف ربه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [سورة الحجر:٣٩]

وقال أبو عبيد في كتاب «الإيمان» (ص٥٩): «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: قَدْ ذَكَرْنَا مَا كَانَ مِنْ مُفَارَقَةِ الْقَوْمِ إِيَّانَا [فِي أَنَّ] الْعَمَلَ مِنَ الْإِيمَانِ، عَلَىٰ أَنَّهُمْ وَإِنْ كَانُوا لَنَا مُفَارِقِينَ، فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَىٰ مَذْهَبٍ قَدْ يَقَعُ الْغَلَطُ فِي مِثْلِهِ.

ثُمَّ حَدَّثَتْ فِرْقَةٌ ثَالِثَةٌ شَذَّتْ عَنِ الطَّائِفَتَيْنِ جَمِيعًا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا الدِّينِ، فَقَالُوا: الْإِيمَانُ مَعْرِفَةٌ بِالْقُلُوبِ بِاللهِ وَحْدَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قولٌ وَلَا عملٌ! وَهَذَا مُنْسَلِخٌ عِنْدَنَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمِلَلِ الْحَنَفِيَّةِ؛ لِمُعَارَضَتِهِ لِكَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِالرَّدِ وَالتَّكْذِيبِ ...».

ومما يجدر التنبيه عليه وهو ما قاله ابن فورك في مجرد مقالات الأشعري (ص ١٥٣) وهو يذكر مذهبه في الإيمان: «وحكىٰ -أي أبو الحسن الأشعري -في بعض كتبه عن أبي الحسين المعروف بالصالحي أنه كان يقول الإيمان خصلة واحدة وهو المعرفة بالله تعالىٰ أنه واحد ...

ثم قال بعد ذلك شيخنا أبو الحسن والذي أختاره من الإيمان ما ذهب إليه الصالحي ...».

هذا الإيمان هو اللغوي الذي تعلق عليه النجاة في الآخرة عنده.

أما الإيمان الشرعي عنده فهو تسمية الأعمال إيمانا من باب التوسع كما ذكره ابن

فورك في مجرد مقالات الأشعري (ص ١٥٥) وقاله الأنصاري في شرح الارشاد (٣/ ٤٢٠).

لذلك قد تجد من الأشعرية أتباع نظارهم كبعض شراح الحديث من أمثال النووي ونحوه يطلقون على الأعمال اسم الإيمان.

بل قال النووي هذا اتفاق أهل الحق.

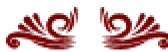
فيقال هذا الإطلاق عندهم من باب التوسع وهو جائز في مسمى الإيمان الشرعي لا اللغوي كما ذكره في شرحه على البخاري (ص ١١٩).

ففرق عند الأشعرية بين الإيمان اللغوي الذي علقت به النجاة وهو التصديق على خلاف بينهم في معناه وشرائطه القلبية وبين الإيمان الشرعي الذي يطلق على الأعمال فيه اسم الإيمان توسعا ولكن جنس الأعمال فيه كمال لا ركن والقول فيه شرط لإجراء الأحكام في الدنيا ظاهرا.

وكثير من المقلدة لنظار المتكلمين هذا تأصيلهم فكن منه على بصيرة وانتباه – وفقك الله –.

وفي الأخير قد تم القدر المقصود من الجزء الأول لهذه الرسالة –بفضل الله ومنه وكرمه– فله الحمد ظاهرا وباطنا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



الفهرست

